

المحتويات

١	الرسالة والقيم
٢	المؤشرات المالية
٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧	كلمة الرئيس التنفيذي
١٠	أعضاء مجلس الإدارة
١٣	الإدارة التنفيذية
١٧	تقرير الإدارة عن العمليات
١٩	الحوكمة الإدارية
٢٢	تقرير مجلس الإدارة
٢٤	البيانات المالية والإيضاحات
٤٨	موظفونا



الرسالة والقيم

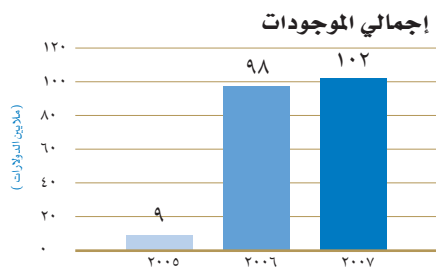
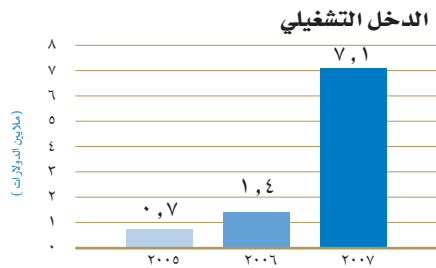
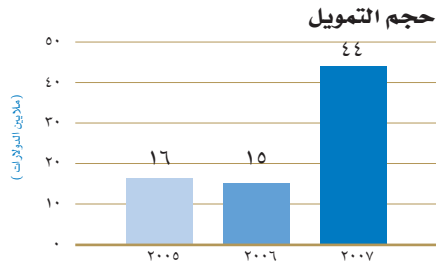
رسالتنا

يتطلع بنك الإجارة الأول إلى أن يكون شركة الخدمات المالية الأولى بمنطقة الخليج المتخصصة في عمليات تأجير المعدات والاستثمارات العقارية الصغيرة الحجم والتميزة الطابع، كما يهدف البنك إلى اكتساب احترام وولاء عملائه مع تحقيق عوائد مجزية ومستمرة لمساهمييه.

القيم

تحقيق أعلى قيمة للمساهمين من خلال الجمع ما بين نموذجين من الأعمال الأ وهما السوق العقاري الأكثر ربحاً، على الرغم من تعرضه للتقلبات، وسوق تأجير المعدات الأكثر استقراراً. هذا فضلاً عن سعي البنك لبناء قيمة للمساهمين من خلال تنمية حجم المحفظة وإدارتها على النحو الأمثل.

المؤشرات المالية



٣١ ديسمبر

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
بيان الدخل (آلاف الدولارات الأمريكية)				
الدخل التشغيلي	٧٣٢	١,٤٣٦	٧,١٠١	
المصروفات	٣,٤٧٢	٢,٤٠٧	٢,٦٠٢	
صافي الأرباح / (الخسارة)	(٢,٧٤٠)	(٩٧١)	٤,٤٩٩	
الوضع المالي (آلاف الدولارات الأمريكية)				
التفد والودائع لدى البنك	٤٩٢	٧٦,٨٥٩	٤٦,٩٧٦	
مطالبات الإجارة التمويلية	٦,٨٠٦	٢٠,٧٨٩	٤٤,٣٨٨	
إستثمارات متوفرة للبيع	-	-	١٠,١١٣	
موجودات أخرى	١,٥١٤	٧٤٨	٨٦٤	
إجمالي الموجودات	٨,٨١٢	٩٨,٤٢٦	١٠٢,٣٤١	
التمويل من (آلاف الدولارات الأمريكية)				
حقوق المساهمين	٨,٢٦٠	٩٦,٢٨٩	١٠٠,٧٨٢	
مستحقات للبنوك ومطالبات أخرى	٥٥٢	٢,١٣٧	١,٥٥٨	
حجم التمويل (آلاف الدولارات الأمريكية)	١٥,٨٠٠	١٥,١٧٧	٤٣,٨١٤	
الربحية				
نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	٣٣,٢-	١,٩-	٤,٦	
نسبة العائد على متوسط الموجودات (%)	٣١,١-	١,٨-	٤,٥	
جودة الموجودات				
نسبة الإجازات التمويلية من متوسط الموجودات (%)	٧٧,٢	٢١,١	٤٣,٤	
#نسبة الاستثمارات من متوسط الموجودات (%)	٠,٠	٠,٠	٩,٩	
السيولة				
نسبة سيولة الموجودات (%)	٥,٦	٧٨,١	٤٥,٩	
عدد الموظفين	٨	٨	١٩	

* يمثل إجمالي تمويل العمليات (الإجارة التمويلية والاستثمارات) خلال العام ضمن الميزانية وخارج الميزانية.

متوفر للبيع

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أرفع إليكم التقرير السنوي لبنك الإجارة الأول للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. وحيث تعتبر السنة المنصرمة حافلة بالإنجازات القياسية والنجاحات للبنك، فقد أظهرت بوضوح قدرة البنك على التطور والانتقال من المراحل الأولى من العمليات إلى مرحلة التوسع والربحية.

ساهمت الزيادة في رأس مال البنك، التي تمت بنجاح خلال شهر ديسمبر من العام ٢٠٠٦، من ١١ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي، من بناء محفظة قوية وتنويع قاعدة الأصول ومضاعفة عدد موظفي البنك وتقوية البنية الأساسية التنظيمية وتبني تنفيذ إستراتيجية من التوسع الجغرافي الإقليمي.

نتيجة لذلك، حقق بنك الإجارة الأول خلال هذا العام أول سنة له من الربحية محققاً بذلك أرباحاً صافية بلغت ٤,٥ مليون دولار أمريكي مقارنة بخسارة قدرها ٠,٩٧ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٦. وفي نهاية العام، ارتفع صافي محفظة البنك ليصل إلى ٥٤,٥ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٢٠,٨ مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة عمليات تأجير واستثمارات جديدة ومبتكرة. ويعد هذا إنجازاً هاماً بالنسبة لبنك تم تأسيسه حديثاً ويزاول عملياته في قطاع صاعد.

على الرغم من التأثير الكبير للصناعة العالمية لتأجير المعدات، والبالغة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار أمريكي، وتمويلها لخمس الاستثمار السنوي بالأصول الرأسمالية في العالم، إلا أن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال غير مستغلة في هذا القطاع بصورة نسبية. وكان من بين الأسباب الرئيسية التي تقف وراء ذلك أن المنطقة تحظى بمستويات عالية من السيولة نظراً لتمحور اقتصادياتها حول القطاع النفطي. هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص غير النفطي والذي يلعب دوراً حيويًا في اقتصاديات المنطقة كان ولا يزال تسيطر عليه المشروعات التجارية المملوكة من قبل العائلات التي لم يكن يمثل التمويل لها أية مشكلة في الماضي، كما أن المبدأ الراسخ في الأذهان في ذلك الوقت والقاتل «امتلك أصولك» جعل خيار التأجير غير جذاب.

ولكن، على أية حال، مع توسع الأعمال التجارية المملوكة من قبل العائلات ودخولها مشاريع تجارية جديدة والتحول من شركات يملكها الأقارب إلى شركات مساهمة، ساعد ذلك على تغيير نموذج الأعمال والأسس والمبادئ التي يتم عليها إدارة رأسمال الشركة والأصول الرأسمالية. كما عملت الخطط التوسعية الأكثر طموحاً على تشجيع الشركات على البحث عن سبل للإستفادة من مواردها بأفضل صورة ممكنة. وبالتالي، وكما أصبح تأجير المعدات جزءاً متكاملاً من اقتصاديات دول العالم الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر إدراكاً لقيمة ما يقدمه قطاع تأجير المعدات من فوائد ومزايا يمكن أن تساهم بصورة أساسية في تعزيز النمو الاقتصادي.

وفي الوقت الذي توأصل الاقتصاديات الإقليمية تنوعها وتطورها، يواصل القطاع الخاص سعيه بحثاً عن سبل وبدائل أكثر ربحية ليستثمر بها رأسماله. وترتب على ذلك ادراك الشركات أنه ليس من الضرورة أن تمتلك أصلاً من الأصول حتى تتم الإستفادة منه. وباعتباره البنك الأول في منطقة الخليج العربي من حيث تكريسه كل الوقت والجهد لتقديم وتوسيع خدمات تأجير المعدات في دول المنطقة، فإن بنك الإجارة الأول يتخذ موضعاً فريداً و متميزاً للاستفادة من الإمكانيات الضخمة لهذا السوق الذي يقدر مبدئياً بحوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي سنوياً. والحال كذلك، وبالاستناد إلى الإنجازات التي حققها البنك على مر ثلاثة أعوام من عملياته وإلى الإستراتيجية الطموحة للنمو التي يتبناها البنك، فإن النظرة المستقبلية لبنك الإجارة الأول تأتي واعدة ومبشرة بكل خير.

وإنه لحقاً إنجازٌ بكل المقاييس ما حققه البنك في نهاية العام الحالي بحصوله على جائزة إستفتاء مجلة أخبار التمويل الإسلامي وعلى أفضل مزود خدمات تأجير إسلامي خلال عام ٢٠٠٧. وتعكس هذه الجائزة الاعتراف الدولي بسرعة الرد والاستجابة للعملاء بالإضافة إلى المهارات التشغيلية والفنية لفريق العمل لبنك الإجارة الأول.

وبصفتي الرئيس الجديد لبنك الإجارة الأول، فإنني اشعر بالامتنان والشكر لثقتكم الغالية. وأنطلع إلى العمل مع زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك من أجل مواصلة النمو وصياغة مستقبل هذه المؤسسة وبناء مزيد من القيمة لمساهميننا.

الإدارة



خالد محمد كاتو
رئيس مجلس الإدارة

//
بنك الإجارة الأول يتخذ موضعاً فريداً
ومتميزاً للاستفادة من الإمكانيات
الضخمة لهذا السوق الذي يقدر مبدئياً
بحوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي سنوياً.



... كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، فإنني أود أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير لقيادة «البحرين الجديدة»؛ إلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى على الرؤية المستتيرة والإصلاحات الجوهرية التي قام بها، وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر، على تشجيعه ورعايته و«قيادته الإنسانية» لهذا الشعب الكريم؛ وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد، على مبادراته وتشجيعه لتنمية القطاع الخاص.

كما أنني أعتنم هذه الفرصة لأن أعبر عن خالص شكري وتقديري لمساهمي البنك وعملائه وإدارته وموظفيه على تفانيهم وجهودهم المخلصة التي كان لها الأثر البالغ في ما حققناه من نجاح وإنجازات خلال العام ٢٠٠٧ وجعله عاماً ناجحاً ومحورياً في مسيرة بنك الإجارة الأول.

خالد محمد كانو

رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

يطيب لي أن أرفع لكم نتائج بنك الإجارة الأول للعام ٢٠٠٧. ومما لا شك فيه أن ذلك العام كان بمثابة عام النجاح والأداء الرائع للبنك، ولا سيما مع تحقيق العديد من النتائج المتميزة في شتى المجالات - سواء من الناحية الاستراتيجية أو المالية أو التشغيلية على حد السواء. كما أنني أود أن أعرض بإيجاز بعض الإنجازات الرئيسية والعلاقة ما بين هذه الإنجازات من ناحية وخطط النمو المستقبلية وتوسع البنك من ناحية أخرى.

عكست الاستجابة القوية لطرح الاكتتاب الخاص خلال العام ٢٠٠٦، والتي تم من خلالها زيادة رأس المال المدفوع للبنك ليصل إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي، إدراك السوق للدور الحيوي الذي يلعبه قطاع تأجير المعدات وبنك الإجارة الأول في تشكيل السوق والتنوع الاقتصادي بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

ولا شك أن رأس المال الإضافي سيعمل على تسريع تنفيذ بنك الإجارة الأول لخطه عمله الخاصة بتكوين تشكيلة متنوعة من الحلول الخاصة بتأجير المعدات على نطاق منطقة الخليج بأسره. ومن أجل دعم الخطط المستقبلية للنمو والتوسع، فقد انضم إلى البنك مجموعة من المستثمرين الجدد يتقدمهم بنك الإثمار، وتم تعيين مجلس إدارة جديد يترأسه السيد خالد محمد كانو.

هذا وقد عملنا خلال العام ٢٠٠٧ على بناء تشكيلة قوية من أصول البنك وتوزيع هذه الأصول، وذلك من خلال إضافة فئات أصول جديدة. كما واصلنا العمل على تشكيلة متنوعة من الاستثمارات والتي من خلالها تم تحقيق مزيد من التوازن بمحفظة الاستثمارات الخاصة بالبنك؛ ويأتي من بين هذه الاستثمارات استثمارات عقارية ومشروعات صغيرة، محددة الغاية وصغيرة الحجم مع احتفاظها بطابع مميز، ولكنها بطريقة أو بأخرى تتبنى مفهوم بنسجم ويتماشى مع عملية تأجير المعدات. ومثال على ذلك يقوم البنك بتأجير المعدات وكذلك تمويل المخازن التي تضم المعدات المؤجرة.

وتمثل كل من مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة الأسواق الرئيسية الحالية للبنك، ولكن نظراً لضخ رأس مال جديد، يخطط البنك لتوسيع دائرة عملياته لتغطي كل من قطر وعمان، سواء كان ذلك بالعمل منفرداً أو مع شريك محلي، بالإضافة إلى العمل على فتح مكتب في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بإجراء مناقشات مع عدد من الأطراف التي أبدت اهتمامها بتأسيس شركة بالمملكة العربية السعودية. ويعد تثبيت أقدامنا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا قد نتطلع لتواجدنا في بقية دول الشرق الأوسط وربما ما هو أبعد من ذلك.

ومن بين الإنجازات الأخرى الهامة خلال العام المنصرم، تم توسيع قاعدة عملاء البنك مع المحافظة في نفس الوقت على جذب مزيد من الأعمال من العملاء الحاليين. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن بنك الإجارة الأول هو شريك علاقة عمل طويلة المدى يعتز ويفتخر بأنه من خلالها يشارك في النمو طويل المدى للأعمال التجارية الخاصة بعملائه. فنحن نسعى إلى تمويل ما نسبته مائة بالمائة من قيمة الأصول الخاصة بالعميل، فضلاً عن إبرام صفقات أخرى متعددة مع نفس العميل؛ ويعد ارتفاع مستوى تكرار الأعمال والتعامل مع البنك من قبل نفس العميل مستوى غير عادي بالنسبة لهذه المؤسسة الناشئة، ولكنها وبكل تأكيد تمثل شهادة على نجاح العاملين بالبنك وفلسفة عمل البنك وسرعة الرد والاستجابة.

وتعد العلاقات القوية والمتينة التي تربطنا بعملائنا، فضلاً عن الجودة العالية لخدماتنا سبباً رئيسياً يدفع بعدد متزايد من العملاء بإجراء أعمال وإبرام صفقات جديدة مع البنك؛ فقد أفاد بعض العملاء بأنهم يشعرون بالراحة والطمأنينة للطريقة التي نقوم من خلالها بأداء أعمالنا وإدارة عملياتنا كما أبدوا ارتياحهم وانطباعهم الجيد عن السرعة التي تؤدي بها هذه الأعمال.

وفي حين تعد سوق تأجير المعدات في دول مجلس التعاون الخليجي العربية سوقاً غير مستغلة بصورة كبيرة، إلا أننا نجد بعض المنافسة في تمويل التأجير من بعض البنوك التقليدية المتواجدة بالسوق، بما فيها الاسلامية. ولكن يكمن الفرق، على أية حال، في أن هذه البنوك تنظر إلى عملية التأجير باعتبارها معاملة مالية بحتة، بينما ننظر إليها من جانبنا على أنها معاملة قائمة على الأصول. فنحن لا نركز جُل اهتمامنا على التقارير المالية فقط، وإنما نركز أيضاً على القيمة الحالية والمستقبلية للمعدات. ولذلك فإننا نطرح خيارات الإجارة التشغيلية بالإضافة إلى الإجارة التمويلية. ولأن تركيزنا على الإجارة وحدها، فإننا على قناعة من أن منظورنا يتميز عن غيره بكونه مختلف وأفضل وأسرع.

ويمكن هذا المنظور بنك الإجارة الأول من أن يتقدم مسيرة الاستعادة من إمكانيات سوق تأجير المعدات بالمنطقة. وننظر إلى بيئة العمل الخاصة ببنك الإجارة الأول من منظورين؛ أولهما النمو الاقتصادي الذي تشهده المنطقة والتوجه المتنامي نحو التنوع الصناعي؛ ففي حين أن كل واحد منا يدرك ما يشهده قطاع الإنشاء والمقاولات والقطاع العقاري من طفرة، إلا أن الوجه الآخر لهذه المرحلة، والذي لا يقل أهمية، هو أن دول مجلس التعاون الخليجي تمر بما يسمى طور «الاقتصاد الهادئ» والذي يتسم بصورة عامة بالانخراط في بناء مصانع وأعمال تجارية جديدة.

جيمس أيه كراكو

الرئيس التنفيذي



يأتي الأداء الرائع خلال العام ٢٠٠٧ شهادة على العمل الجاد والتفاني في أداء العمل من جانب موظفي البنك.

... كلمة الرئيس التنفيذي (تتمة)

والعامل الرئيسي الثاني هو السيولة المتزايدة والأثر المضاعف لسوق رأس المال بمنطقة الخليج؛ حيث نرى أن أسواق رأس المال تصبح أكثر تطوراً وتقدماً يوماً بعد آخر وتقوم بتقديم بدائل كثيرة وجديدة. وينفرد قطاع تأجير المعدات عن غيره من بقية القطاعات بأنه يجمع ما بين شقي المعادلة الاقتصادية في أن واحد - النمو الصناعي ومزيد من الكفاءة والتنظيم في أسواق رأس المال.

ويأتي الأداء الرائع خلال العام ٢٠٠٧ شهادة على العمل الجاد والتفاني في أداء العمل من جانب موظفي البنك، كما أنه دليلاً على قوة العلاقة مع عملائنا. وإنه لمن المشجع أن نرى مثل هذه العلاقة القوية آخذين بعين الاعتبار أنه عند بدء عملياتنا، ونظراً لأن تأجير المعدات يعد «صناعة جديدة»، كان اثنين فقط منا نحن العاملين في البنك يحظى بخبرة سابقة مباشرة في مجال تأجير المعدات. ولحسن الحظ، يعمل معنا في البنك نخبة من الأشخاص المهرة والذين تمكنوا من تعلم المهارات اللازمة بسرعة وبصورة جيدة.

وفي مثل هذا الاقتصاد المزدهر الذي يتسم بسوق عمل نشط، فإن معدل انتقال الموظفين للعمل بمؤسسات أخرى عدد لا يذكر. وهذه شهادة للعملاء والموظفين على السواء، إلى جانب جذب أعمال تجارية جديدة.

وأخيراً، وليس آخراً، يحظى بنك الإجارة الأول بميزة تنافسية قوية نظراً للدعم القوي والإرشاد المتواصل من قبل مجموعة أوفرلاند كايبتال- والتي تحظى بعقد إدارة للبنك - ومن قبل السادة أعضاء مجلس الإدارة والسيد خالد محمد كانو، رئيس مجلس الإدارة.

جيمس آيه كراكو

الرئيس التنفيذي

خالد كانو

رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد كانو منصب الشريك والعضو المنتدب لمجموعة يوسف بن أحمد كانو ذ.م.م منذ العام ١٩٦٩. كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة جمعية الشركات العائلية البحرينية وعضو مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية وهيئة البحرين للمؤتمرات والمعارض. كما أنه شغل منصب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين وهو رئيس مجلس الإدارة المؤسس لجمعية الرؤساء الشباب - القسم السعودي. هذا وقد قام السيد كانو بتأليف كتابين هما بيت كانو - شركة عائلية عربية عمرها قرن من الزمان وتاريخ غرفة تجارة وصناعة البحرين وغرف تجارة دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن السيد كانو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك هو حاصل على A.M.P. من جامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

أتش روسيل ولكس

يشغل السيد ولكس منصب رئيس اللجنة التنفيذية والاستثمارية بالبنك. كما يشغل أيضاً منصب رئيس مجموعة أوفرلاند كاييتال جروب. كما أنه عضو منتدب أول بمجموعة أوفرلاند ليسنج إل إل سي وهو أيضاً عضو مجلس إدارة وعضو اللجان التنفيذية والاستثمارية لشركة أوفرلاند. وشغل السيد ولكس سابقاً منصب نائب الرئيس الأول لشركة كي إكويمنت فاينانس بالإضافة إلى مناصب أخرى، منها منصب نائب الرئيس الأول للمحافظ الاستثمارية ومنصب نائب الرئيس لأسواق الرأسمال والاقتصاد. وعلى مدى ٢٥ عاماً قضاها السيد ولكس عاملاً بصناعة تأجير المعدات اكتسب خبرة عريضة ودراية واسعة في جميع نواحي تأجير المعدات. وهو حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال والتسويق وحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص مالية من جامعة برجهام يونغ.

الشيخ خالد بن محمد آل خليفة

يشغل الشيخ خالد منصب رئيس لجنة التدقيق والمخاطرة بالبنك. كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة بالم كاييتال وهو أيضاً عضو مجلس إدارة كاييتال مانجمنت هاوس والعديد من شركات التطوير العقاري. وشغل الشيخ خالد منصب عضو لعدد من اللجان الرئيسية التي تتعامل، من بين أمور أخرى، مع تطوير أسواق الديون ورأسمال الأسهم بمملكة البحرين، هذا فضلاً عن ترويج المملكة بصفتها مركزاً للأعمال بالمنطقة. والشيخ خالد حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلاقات الدولية من جامعة بوسطن، وحاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة تافتس وحاصل على درجة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة فيرجينيا، كلية داردن للأعمال.

فاروق أبو شمط

يشغل السيد فاروق أبو شمط منصب رئيس لجنة التدقيق والمخاطرة بالبنك. كما أنه يشغل أيضاً منصب نائب الرئيس ورئيس قسم الخدمات المالية لمجموعة سيج كاييتال مانجمنت، وهو أيضاً عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق لشركة استراتا كاييتال ش.م.ب (سيج) وشغل السيد أبو شمط سابقاً منصب نائب الرئيس - لقسم الشركات وتمويل المشروعات في الوحدة المصرفية الخارجية التابعة للبنك العربي بي إل سي في البحرين. كما شغل السيد أبو شمط وظيفة مدقق أول لمدة ست سنوات بشركة ديلويت وتوش، البحرين وعمل أيضاً لمدة عامين بشركة ديلويت وتوش إل إل بي، نيويورك، الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن السيد أبو شمط حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة من الجامعة العثمانية في الهند. كما أنه مؤهل كمحاسب قانوني من الولايات المتحدة الأمريكية.



٤.

٣.

٢.

١.

... أعضاء مجلس الإدارة (تتمة)

رأفت مقبل حسين

يشغل السيد مقبل منصب مساعد الرئيس التنفيذي لبنك فيصل الإسلامي المصري. كما أن السيد مقبل أيضاً عضو في لجنة الموارد والتطبيق واللجنة الإدارية العليا للمصرف. بالإضافة إلى ذلك يشغل السيد مقبل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك فيصل الإسلامي المصري. والسيد مقبل حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة.

السيد مايكل لي

يشغل السيد لي منصب عضو في اللجنة التنفيذية والاستثمارية بالبنك. ويعد السيد لي مصرفياً مخضراً يمتلك ٣٥ عاماً من الخبرة باعتباره خبير بمجال الإستثمارات المصرفية الدولية حيث خدم قاعدة عريضة من العملاء منها المؤسسات الدولية والهيئات الحكومية والتجارية والمؤسسات المالية والأفراد من ذوي الثروات الطائلة. ويحظى السيد لي بمعرفة عميقة وخبرة واسعة بمناطق شمال أفريقيا وجنوب آسيا، حيث أنه اتخذ من البحرين مقراً له منذ العام ١٩٩٢. وتمكن من خلال المناصب التي شغلها في مستهل حياته المهنية وتضمنت قيامه بمهام في كل من لندن وهونج كونج ونيويورك، من تقديم خدمات لعملائه في مجال الأعمال المصرفية الاستثمارية في كل من أوروبا الغربية والشرقية وقارة أفريقيا ومنطقة آسيا باسيفك وأمريكا الشمالية والجنوبية على السواء. وقبيل انضمامه لبنك الإثمار شغل منصب نائب رئيس ومدير إداري بشركة الأسواق الناشئة (البحرين)، ومنصب الشريك العام ومدير صندوق البنية التحتية التابع لبنك التنمية الإسلامي والبالغ حجمه ٧٣٠,٥ مليون دولار أمريكي. وتم تأسيس صندوق الحصص الخاصة الرائد هذا، والذي يتخذ من مملكة البحرين مقراً له، ويستثمر في البنى التحتية للقطاع الخاص في الدول الإسلامية، بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي ودار المال الإسلامي القابضة وشركة الأسواق الناشئة.

... السيد مايكل لي

بدأ السيد لي حياته المهنية خلال العام ١٩٧٣ كمصرفي استثماري لبنك ميريل لينش وقضى ما يربو على ١٠ أعوام متنقلاً ما بين لندن وهونج كونج ونيويورك في مناصب بمجال الأعمال المصرفية والتجارية والإستثمارية والإدارة العامة. و شغل من العام ١٩٧٩ وحتى العام ١٩٨١ منصب مدير تطوير الأعمال للشركات لدى ميريل لينش إنترناشونال في نيويورك كما شغل منصب العضو المنتدب للفترة ما بين العام ١٩٨١ إلى العام ١٩٨٤ حيث ترأس المجموعة المصرفية الاستثمارية الدولية في ميريل لينش وكان مسئولاً عن المؤسسات المالية وعمليات الإستثمارات الخاصة. وشغل ما بين العام ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨ منصب الرئيس التنفيذي لشركة دين ووتر كابيتال ماركتس انترناشونال ليمتد في لندن مسئولاً عن أسواق رأسمال والبنوك الإستثمارية وشغل أيضاً منصب العضو المنتدب لكوربوريت فايننس ومسئول تمويل الشركات بشركة دين ووتر رينولدز في نيويورك. وتقلد السيد لي خلال العام ١٩٩٢ منصب مستشار أول بوزارة المالية والاقتصاد الوطني (البحرين) ، وكان يناط به من بين مهام أخرى، تقديم الاستشارات الاستراتيجية حول تطوير وتنظيم مركز البحرين المالي الدولي.

يحمل السيد لي شهادة الماجستير (مع مرتبة الشرف) في الفلسفة والسياسة والاقتصاد من جامعة أكسفورد.

محمد حسين

يشغل السيد حسين منصب عضو اللجنة التنفيذية والاستثمارية بالبنك. كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في مصرف الشامل. ويعد السيد حسين مصرفياً مخضراً التحق بمصرف الشامل منذ بدء المصرف عملياته خلال العام ٢٠٠٠. وقبيل تسلمه لمنصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد حسين عدة مناصب عليا بالمصرف، ومنها منصب نائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة الأعمال المصرفية للشركات. كما أنه شغل أيضاً منصب المدير العام للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البحرين) شركة معفاة وذلك قبل اندماجها مع بنك فيصل الإسلامي البحريني شركة معفاة خلال العام ٢٠٠٠. وكان من بين المناصب السابقة التي شغلها منصب نائب رئيس أول لشركة سميث بارني انكورب البحرين ومدير قسم التسويق وتمويل الشركات لبنك البحرين الدولي ونائب الرئيس المساعد لبنك الخليج الدولي. ويشغل السيد حسين حالياً منصب عضو



.٨

.٧

.٦

.٥

١ . خالد كانو ٢ . فاروق أبو شمط ٣ . أتش روسيل ولكس ٤ . الشيخ خالد بن محمد آل خليفة
٥ . رأفت مقبل حسين ٦ . السيد مايكل لي ٧ . محمد حسين ٨ . الدكتور محمود البرعي

... محمد حسين

مجلس إدارة مصرف ميزان (باكستان) وبنك الإسكان (البحرين) ومصرف الشامل وشركة الأسواق الناشئة (البحرين) ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية. وتجدر الإشارة إلى أن السيد حسين بحريني الجنسية يحمل درجة البكالوريوس في الآداب تخصص اقتصاد ومالية من جامعة حلب بسوريا.

الدكتور محمود البرعي

يشغل الدكتور البرعي منصب عضو رئيس لجنة التدقيق والمخاطرة في البنك. ويعد الدكتور البرعي مؤسس ورئيس شركة انسياب لهندسة الضخ (ليبيا) منذ العام ٢٠٠٣ كما أنه أيضا مؤسس مشارك ونائب رئيس مجلس إدارة شركة انجاز للخدمات البحرية (ليبيا). وشغل السيد البرعي منصب استاذ بجامعة طرابلس في ليبيا وعمل لحوالي ثمانية أعوام مستشار أول لشركة مان للنفط والغاز، كما عمل أيضا لمدة ١٢ عاما كمستشار لإدارة مشاريع شركة ثيسين ستابل يونيون (ألمانيا). والدكتور البرعي حاصل على درجة الدكتوراة في الهندسة الكيميائية من جامعة كارلسروه التقنية في ألمانيا.

الإدارة التنفيذية



وقوفاً من اليسار إلى اليمين: علي آل شرف، عادل جناحي
جلوساً من اليسار إلى اليمين: جاسم عوض، أجمل بيريرا و جيمس كراكو



... الإدارة التنفيذية (تتمة)

جيمس كراكو

الرئيس التنفيذي

شغل السيد كراكو العديد من المناصب التي قام من خلالها بمهام ومسؤوليات متزايدة في مجال العمليات الدولية والتأجير في كل من كرايسلر كوربوريشن ويونيسس وليزتك كوربوريشن وكي كور. كما أنه قام بالعديد من المهام في كل من اليابان وبيرو والمكسيك حيث شغل منصب مدير المالية بشركة يونيسس دي مكسيكو، أس أيه دي سي في. كما تولى السيد كراكو فيما بعد منصب رئيس شركة يونيسس فينانس كوربوريشن ومن بعدها يونيسيس ليزنج كوربوريشن. كما تولى من بعدها وإلى وقت قريب منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة كي ايكويمنت فاينانس بالولايات المتحدة الأمريكية حيث كان مسؤولاً عن إدارة برنامج البائع والمبيعات في ٢٦ دولة. وتجدر الإشارة إلى أن السيد كراكو حاصل على درجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من جامعة نورثن ستيت كما أنه حاصل على درجة الماجستير في التاريخ من جامعة جنوب داكوتا وحاصل على درجة الماجستير في الإدارة الدولية من مدرسة تاندربيرد لخريجي الإدارة الدولية وقام بدراسات ما بعد التخرج بجامعة كونكتكات.

علي آل شرف

مدير الشؤون المالية

قبيل التحاقه ببنك الإجارة الأول، عمل السيد آل شرف بعدة مؤسسات خاصة وحكومية؛ حيث عمل ببنك التنمية الإسلامي فرع جدة وبالمجموعة العربية للتأمين (أريج) وفي شركة برايس ووترهاوس كوبرز ووزارة الكهرباء والماء. كما شغل السيد آل شرف منصب مدقق أول بالمجموعة العربية للتأمين ومن بعدها انتقل للعمل بقسم استثمارات التأمين بنفس المجموعة حيث ساعد الإدارة في تنسيق العمل فيما بين الشركات التابعة لها. عمل السيد آل شرف نائب مدير لقسم المالية والإدارية لدى شركة ميناس (وهي مزود للخدمات الملاحية للسفن التي تدخل مياه الخليج العربي). هذا وقد بدأ السيد آل شرف حياته المهنية بالعمل في وزارة الكهرباء والماء حيث تاهل كمحاسب قانوني. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن السيد آل شرف عضواً بجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين في المملكة المتحدة.

جاسم عوض

مدير تطوير الأعمال

من قدامى العاملين بصناعة الأعمال المصرفية بالبحرين؛ حيث بدأ السيد عوض حياته المهنية بقسم الإدارة النقدية بسيتي بنك. ومن بعدها انتقل للعمل بقسم الأعمال المصرفية الخاصة بالاستثمار مع بنك اندوسوز (حالياً كاليون) حيث تولى مهام تقديم الاستشارات الاستثمارية وإدارة المحافظ الاستثمارية للمؤسسات المالية والأفراد من ذوي الثروات العالية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. ومن بعدها التحق بالعمل في بنك البحرين والكويت حيث تولى القيام بالأنشطة الخاصة بالأعمال المصرفية بالمراسلة والأعمال المصرفية الخاصة بالشركات. وقبيل التحاقه مباشرة بالعمل لدى بنك الإجارة الأول، تولى منصب نائب رئيس بنك الخليج الدولي حيث كان مسؤولاً عن الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية في كل من البحرين والكويت والسعودية. و الجدير بالذكر أن السيد عوض حاصل على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية والالكترونية من جامعة نيوكاسل في المملكة المتحدة، هذا بالإضافة إلى حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والماجستير في هندسة الالكترونيات وكلاهما من جامعة ويلز بمقاطعة كارديف. الجدير بالذكر أن السيد حاصل على زمالة معهد المهندسين الكهربائيين بالمملكة المتحدة.

أجل بي بيريرا

مدير العمليات

يحظى السيد بيريرا بخلفية متنوعة في تقديم الاستشارات للإدارة والأعمال المصرفية التجارية، وخدمات الاستشارات الخاصة بالتدقيق والمخاطرة والتدريب. وقد قضى السيد بيريرا سبعة أعوام من العمل لدى شركة كي بي أم جي فخرو البحرين وعمل من خلالها مع قطاع عريض من العملاء بما في ذلك البنوك التجارية والبنوك الإستثمارية والمصارف الإسلامية، هذا بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى بمملكة البحرين ودولة قطر. ويحظى السيد بيريرا بمعرفة عميقة وواسعة بقطاع التأجير وعملياته من خلال المدة التي قضاها في العمل لدى بنك انديبنك، وهي مؤسسة مصرفية تجارية تابعة لأحد البنوك الرائدة في الهند. كما أنه عمل بمنصب مستشار الإدارة بشركة آيه أف فرجوسون وشركاه. وتجدر الإشارة إلى أن السيد بيريرا خريج كلية التجارة بجامعة مانجلور في الهند، وقد تاهل للعمل كمحاسب قانوني وسكرتير شركة. كما أنه زميل في معهد المحاسبين القانونيين ومعهد سكرتارية الشركات في الهند.

عادل محمد جناحي

مدير أول الموارد البشرية والإدارية

التحق السيد جناحي بالعمل لدى البنك بعد قضائه ما يربو على ٢٠ عاماً من العمل لدى شركة البحرين للتسهيلات. وقد قضى السيد جناحي معظم هذه الفترة في العمل مديراً لقسم الموارد البشرية والإدارية. وفي سياق قيامه بهذا الدور تم إسناد العديد من المهام والمسؤوليات له تتراوح ما بين تطوير سياسات الموارد البشرية والتوظيف إلى إدارة السجلات والإدارة المكتبية. والسيد جناحي حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، هذا بالإضافة إلى العديد من المؤهلات والشهادات الأخرى ذات العلاقة بمجاله، بما في ذلك حصوله على مؤهل في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية من جامعة كاليفورنيا وشهادة في إدارة العاملين وعلاقات الموظفين من جامعة كرانفيلد بالمملكة المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أنه عضو أيضاً بجمعية إدارة الموارد البشرية.

تقرير الإدارة عن العمليات

تطوير الأعمال

وانطلاقاً من ادراك البنك على رفع الوعي بمزايا الاجارة وفوائدها في أنحاء المنطقة، قامت إدارة البنك بتقديم كلمات في مؤتمرات وندوات كما قامت بصياغة مقالات وتصريحات صحفية وتم إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام كما تمت المشاركة في معارض للصناعة.

العمليات

وتكامل أنشطة الدعم المقدمة من قسم العمليات لتغطي جميع نواحي العمل وأقسامه. فهي تغطي قسم المكتب الأمامي (تطوير الأعمال) - تقييم الأصول وهيكله الصفقات والمكتب الأوسط - تقييم الاستثمار والمكتب الخلفي - إدارة الوثائق والمتابعة.

من أجل تقديم الدعم للزيادة في حجم وقيمة العمليات التجارية خلال العام ٢٠٠٧، تم إجراء عمليات تحديث رئيسية لعمليات البنك وإجراءاته الداخلية وبدأ العمل على بناء أنظمة تقنية معلومات متكاملة. وسيكون النظام الجديد، الذي من المقرر أن يتم الانتهاء منه خلال العام ٢٠٠٨، بمثابة العمود الفقري لجميع العمليات الأمامية والعمليات بصورة عامة والأنشطة المحاسبية، وسوف يتضمن النظام الجديد برنامج خاص بعمليات الإجارة مثل عمليات الإجارة التشغيلية وصفقات إجارة مع شركاء مختارين.

ولقد ساهمت العمليات على تسريع العملية برمتها بداية من استلام استمارة العرض من العميل منتهية بالتمويل - الأمر الذي ساعد البنك على تحقيق هذا المستوى العالي من رضا العملاء. ويعد انجاز المعاملات المعتادة خلال أيام معدودة هدفاً رئيسياً للبنك.

ساهمت الزيادة في رأس المال على حدوث تأثير هام في حجم أنشطة الأعمال التي زاولها بنك الإجارة الأول خلال العام ٢٠٠٧. وتتضمن عمليات التطوير الحيوية التي شارك فيها البنك ترتيب صفقات كبيرة للعملاء من المؤسسات التجارية الكبيرة وتوسيع محفظة الأصول والانتقال إلى مقر جديد ومضاعفة عدد الموظفين واعتماد الخطط الخاصة بالتواجد في أسواق إقليمية جديدة.

ومع زيادة قدرة تحمل البنك للتعرض لمخاطر أكبر في سياق مزاوله عملياته، زاد متوسط حجم المعاملات بمقدار خمسة أضعاف خلال العام ٢٠٠٧. وتشمل صفقات كبيرة تتراوح قيمها الآن ما بين ٥ إلى ١٥ مليون دولار أمريكي. ويتم أحيانا إبرام هذه الصفقات عن طريق دعوة مؤسسات مالية أخرى يتم اختيارها بعناية للمشاركة في الصفقة أو من خلال قيام بنك الإجارة الأول بالاكتمال في الصفقة ومن ثم القيام ببيعها إلى مؤسسات أخرى.

ومن خلال انتقاله لمزاوله عملياته في قطاعات جديدة، تمكن البنك من توسيع محفظته لتشمل أصولاً أكثر تخصصاً متضمناً في ذلك المعدات اللازمة لصناعة الطباعة والنشر والعمليات الصناعية الخاصة بها. كما عمل بنك الإجارة الأول في الوقت ذاته على تطوير خطته الرامية إلى تأسيس عمليات جديدة، بمفرده أو بالتعاون مع شركاء محليين في كل من قطر وعمان.

ومن بين القطاعات التي حقق فيها البنك فيما سبق تأثيراً ملحوظاً، هي قطاع التصنيع والإنشاء والمقاولات والطباعة والنشر والترفيه والإعلام وتوليد الطاقة وقطاع الاتصالات والقطاع البحري.

وتتضمن قاعدة الأصول المتنوعة التي يمتلكها بنك الإجارة الأول الآلات اللازمة لصناعة الكرتون ومعدات تصنيع الرقائق البلاستيكية وخلطات الخرسانة وآلات الطباعة الرقمية، وشاشات العرض الالكترونية الكبيرة وألعاب المنتزهات الترفيهية ومولدات الطاقة وأنظمة الهاتف المتقدمة ورافعات ترينغ وشحن السفن ومعدات حفر الآبار، ومعدات صديقة للبيئة خاصة بتنظيف ناقلات النفط ومعدات معالجة النفايات.

وقد ارتفع معدل حجم الصفقات خمس مرات، حيث تراوح مبلغ العديد من الصفقات الضخمة بين ٥ - ١٥ مليون دولار أمريكي.

الموارد البشرية والإدارة

خطى بنك الإجارة الأول خطوات كبيرة خلال العام ٢٠٠٧ نحو تقوية البنية الأساسية للموارد البشرية والإدارة وذلك من أجل دعم العمليات المتنامية والخطط الاستراتيجية المستقبلية الخاصة بالبنك.

ويأتي اتمام البنك لصياغة سياسة الموارد البشرية ودليل إجراءات جديد علاوة على النتائج الناجحة لعملية توظيف من بين الانجازات الهامة. هذا وقد تمكن البنك من جذب مزيد من المهنيين المحترفين والمؤهلين الذين يحظون بخلفية مهنية من العمل في مؤسسات مالية مرموقة لشغل مناصب رئيسية بمختلف أقسام البنك. ونتيجة لذلك فقد تضاعف عدد الموظفين خلال هذا العام وسيتم القيام بتعيينات جديدة خلال العام ٢٠٠٨ من أجل الوفاء باحتياجات المؤسسة من الموارد البشرية.

كما تم القيام بإجراء تحليل مفصل لاحتياجات المؤسسة من البرامج التدريبية وذلك بغرض تقييم مهارات العاملين واحتياجاتهم التي تتطلب التطوير ولذلك قد تم اعتماد ميزانية لتطوير برنامج تدريب شامل. كما تم تقديم برامج تدريبية تتناول قضايا وموضوعات حساسة وهامة مثل مكافحة غسيل الأموال واتفاقيات بازل وهيكلية الإجارة.

ومن ناحية الكفاءة التشغيلية وفعالية العمليات، فقد جرى تطور محوري آخر وهو الانتقال الناجح إلى المقر الجديد في ضاحية السيف خلال العام ٢٠٠٧، حيث توفر المكاتب الجديدة المصممة لخدمة الموظفين بيئة عمل مريحة وحديثة إذ أن المكاتب مزودة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا العصر.



الحوكمة الإدارية

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنتين وفقاً لما تملبه الأعراف المتبعة في القطاع المصرفي، وقام بتوجيه الإدارة العليا بتشكيل اللجان الإدارية المختلفة والتي تتألف من الأعضاء المعنيين. وتنص اللائحة التنظيمية للمجلس الالتزام بأعلى المعايير الخاصة بالسلوك الأخلاقي وتتضمن تقديم التقارير المتعلقة بالنتائج بكل دقة ونزاهة وعلى أساس زمني مع الالتزام التام والكامل بجميع اللوائح والقوانين والأنظمة التي تحكم النشاط التجاري للبنك.

اللجنة التنفيذية والاستثمارية

تتضمن مسؤوليات اللجنة التنفيذية والاستثمارية ما يلي:

- تتولى الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة في تناول الأمور التي تنشأ في الفترات الممتدة بين إجتماعات مجلس الإدارة.
- توجيه الإدارة التنفيذية للبنك حول استراتيجية الشركة الخاصة ببنك الإجارة الأول ومراجعة خطط الأعمال قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
- مراجعة واعتماد جميع المعاملات ذات الصلة باعتماد الاستثمارات والمرافق ذات القيمة العالية ومراقبة أداؤها بصورة مستمرة.
- مراجعة واعتماد والتصديق على جميع المخاطر الائتمانية والسوقية وإعداد التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة في هذا الشأن.
- مراجعة تقارير الأداء الربع سنوية المقدمة من قبل الإدارة التنفيذية.
- تعيين لجان فرعية مثل لجنة الائتمان ولجنة الإدارة.

يلتزم بنك الإجارة الأول بتبني أعلى معايير حوكمة الشركات لضمان نزاهة المعاملات لجميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك مع تحقيق الفعالية التنظيمية في نفس الوقت. وخلال العام ٢٠٠٧، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنتين تابعتين لمجلس الإدارة وهما اللجنة التنفيذية والاستثمارية ولجنة التدقيق والمخاطرة، هذا بالإضافة إلى تعيين مدير إدارة مخاطر والالتزام بدوام كامل. كما قام بنك الإجارة الأول بإجراء مراجعة شاملة للمستويات العليا من السياسات والإجراءات الخاصة بحوكمة الشركة والرقابة الإدارية وإدارة المخاطر والالتزام.

مجلس الإدارة

يعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن التوجيه والإشراف والرقابة العليا بالبنك. ويجتمع بصورة منتظمة للنظر في النواحي الرئيسية الخاصة بعلاقات البنك واستراتيجيته، متضمنة مناقشة التقارير المالية والعمليات الخاصة ببنك الإجارة الأول.

يعين المساهمين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، ويضم مجلس الإدارة الحالي ثمانية أعضاء غير تنفيذيين ممن لديهم خلفيات وخبرات متعددة ويمارسون فرادى ومتضامنين أعمالهم بإستقلالية وموضوعية.

ويلعب مجلس الإدارة دور الإدارة المركزية للبنك، وتم تأسيسه وتحديد أهدافه واستراتيجياته التي توجه دفة الأنشطة الحالية للبنك وتتولى إدارته لتمكين البنك من تحقيق أهدافه. وعلى هذا الصعيد، يقوم المجلس بأداء مسؤولياته باعتباره مجلساً استشارياً بينما تناط مسؤولية الإدارة اليومية للبنك بالإدارة التنفيذية، التي تقوم بذلك متماشية مع السياسات والقواعد الإرشادية والمعايير المحددة من قبل المجلس.

ووفقاً لما هو منصوص عليه بالنظام الأساسي للبنك، يخطط مجلس الإدارة لأربعة إجتماعات على الأقل سنوياً، هذا بالإضافة إلى إجتماعات أخرى تعقد حسب اختيار مجلس الإدارة ووفقاً لإرادته. وخلال العام ٢٠٠٧، اجتمع مجلس الإدارة خمس مرات، كما اجتمعت اللجنة التنفيذية والاستثمارية أربعة مرات، بينما اجتمعت لجنة التدقيق والمخاطرة ثلاث مرات.



لجنة التدقيق والمخاطرة

تتضمن مسئوليات لجنة التدقيق والمخاطرة ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في القيام بمسئوليته القانونية والائتمانية بشأن الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية والممارسات الخاصة بتقارير التدقيق والتقارير المالية.
- مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على (١) نزاهة وصياغة التقارير الخاصة بالبيانات المالية السنوية والفصلية للبنك (٢) الالتزام بجميع الاشتراطات القانونية والتنظيمية (٣) استقلالية وأداء المدققين الداخليين والخارجيين للبنك.
- مساعدة مجلس الإدارة على ضمان أن إطار حكومة الشركة المناسب والفعال والشامل والذي يتسم بالشفافية يأخذ موضع التنفيذ وعلى مراجعة والإشراف على تنفيذ وإنفاذ ميثاق السلوك الخاص بالبنك.
- مساعدة مجلس الإدارة على ضمان وجود إطار عمل إدارة المخاطرة فعال ومناسب ووضعه موضع التنفيذ، وأن جميع نظم مراقبة المخاطر بجميع أقسام بنك الإجارة الأول تأتي وفقاً للاشتراطات القانونية ومعايير أفضل الممارسات الخاصة بإدارة مخاطر البنوك.
- مساعدة المجلس في تحقيق مسئولياته الإشرافية بشأن القابلية والمعايير الخاصة بالمخاطر الكلية وسقوفها التي يزاول البنك أنشطته في حدودها.

الإلتزام بتبني أفضل المعايير المهنية والإحترافية والعناية الواجبة في القيام بالمهام.

... الحوكمة الإدارية (تتمة)

ميثاق السلوك

اعتمد مجلس الإدارة وقام بإصدار ميثاق السلوك الخاص بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك. ويلزم الميثاق المخولين بالتوقيع عن البنك بأعلى المعايير المهنية والإحترافية والعناية الواجبة في القيام بالمهام المناطة بهم. كما يحدد الميثاق نواحي التعارض في المصالح والسرية والمسئوليات الخاصة بالمخولين بالتوقيع للإلتزام بأفضل الممارسات في هذا الشأن.

الإلتزام

يقوم البنك بمزاولة أعماله من خلال الإلتزام التام بجميع اللوائح والقوانين والأنظمة الخاصة بالمؤسسات المالية. وتتمثل في القوانين والقواعد الإرشادية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي مع الإلتزام بقانون الشركات التجارية وقانون العمل والمعايير المحاسبية الدولية. وعلى هذا الصعيد قام بنك الإجارة الأول بتعيين مدير لإدارة المخاطر والإلتزام، كما يحصل البنك على التوجيه والإرشاد حول الأمور المتعلقة بالإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من قبل مستشار شرعي مؤهل وذو خبرة في هذا المجال.

الاتصالات مع الأطراف ذوي العلاقة

يقوم البنك بإجراء جميع الاتصالات مع الأطراف ذوي العلاقة بأسلوب ينطوي على المهنية والصدق والشفافية والتفاهم والدقة والزمنية. ومن بين القنوات الرئيسية للاتصال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين وصياغة التقارير السنوية والفصلية والبيانات المالية السنوية وكتيب المؤسسة وموقعها على شبكة الانترنت والإعلانات المنتظمة بوسائل الإعلام المحلية المناسبة.



تقرير مجلس الإدارة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٢/٢١

ومنذ بدء عملياته، عمل البنك على تطوير تواجد جغرافي متنوع في الأسواق الإقليمية وذلك بتواجده في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين كما يخطط لتوسيع تواجده خلال العام ٢٠٠٨ ليشمل كل من دولة قطر وسلطنة عمان. كما واصل بنك الإجارة الأول خلال العام ٢٠٠٧ توسيع وتنوع محفظته وذلك بإضافة المعدات الطبية إلى قاعدة أصوله الحالية والتي تضمنت، من دون حصر، معدات المطابع ومعدات المعالجة الصناعية ومعدات الإنشاء والمقاولات ومعدات التصنيع وألعاب المنتزهات الترفيهية وأساطيل المركبات.

أداء المؤسسة

تتدرج التطورات التي شهدها البنك خلال العام تحت بندين رئيسيين؛ حيث يتعلق البند الأول بالربحية ومحفظة التأجير واستراتيجية النمو الخاصة ببنك الإجارة الأول، وقد تم استعراض هذا البند حسب ما ورد أعلاه، بينما يتعلق البند الآخر بالهيكل التنظيمي والإمكانات المؤسسية للبنك.

وتماشياً مع التزام البنك بتبني أعلى معايير حوكمة الشركات، فقد قام مجلس الإدارة خلال العام ٢٠٠٧، بتشكيل لجنتين تابعتين للمجلس وهما اللجنة التنفيذية والاستثمارية ولجنة التدقيق والمخاطرة. كما قام البنك بإجراء مراجعة شاملة للمستويات العليا من السياسات والإجراءات الخاصة بحوكمة الشركة وجميع النواحي التشغيلية والتي من المتوقع أن يتم اكتمالها ووضعها موضع التنفيذ بحلول الربع الأول من العام ٢٠٠٨. هذا فضلاً عن تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز لمساعدة البنك على ضمان الاستعداد للالتزام بتطبيق اتفاقية بازل ٢ و تم في هذا الصدد إجراء تحليل فجوة ودراسة تشخيصية كجزء من عملية التنفيذ.

كما قام البنك خلال العام ٢٠٠٧ بتحقيق نجاح طيب في شغل مناصب إدارية هامة. وفي هذا الصدد، يعد جذب وتطوير والاحتفاظ بالمهنيين المؤهلين بصورة عالية وذوي الخبرة أحد عوامل النجاح الهامة والمؤثرة في إنجاز البنك لإستراتيجيته المؤسسية وأهدافه التجارية. كما بدأ بنك الإجارة الأول، خلال العام ٢٠٠٧ بتنفيذ بنية تحتية جديدة لتقنية المعلومات والاتصالات والتي من المقرر أن يتم اتمامها وتشغيلها خلال العام ٢٠٠٨.

بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن مجلس الإدارة، يشرفني أن ارفع إليكم تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية المدققة لبنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. كما يطيب لي أن أؤكد أن البنك قد شهد عاماً آخر حافلاً بالإنجازات والنجاحات تمثلت في التقدم الاستراتيجي الهام والأداء المالي القوي والتطورات التشغيلية والتنظيمية الأساسية التي شهدتها البنك.

تتمثل رؤية بنك الإجارة الأول في أن يصبح الشركة الرائدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في تقديم خدمات مالية خاصة بعمليات تأجير المعدات والمتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك الاستثمارات العقارية المتميزة ذات العلاقة.

لقد كان الاستثمار خلال العام ٢٠٠٧، في تأجير المعدات بصورة أساسية من خلال عقود الإجارة التمويلية. وتماشياً مع خطة الأعمال الأساسية له، يتوقع البنك القيام بإبرام صفقات تأجير تشغيلية خلال السنة المالية ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حيث أن السوق الصاعدة المتنامية لتأجير المعدات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ستواصل تطورها ونموها.

الأداء المالي

استمراراً لعمله وفقاً لأستراتيجيته الرامية إلى التوسع الإقليمي وزيادة نشاط المعاملات التي تبناها عقب اتمام عملية الزيادة في رأسمال البنك في نهاية عام ٢٠٠٦، حقق بنك الإجارة الأول أداءً مالياً جوهرياً وقوياً خلال العام ٢٠٠٧، وهو ما حافظ على مستوى نمو متواصل منذ بدء عمليات البنك خلال العام ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك فقد تمكن البنك خلال العام ٢٠٠٧ من تحقيق عامه الأول من الربحية.

بلغ إجمالي صافي الأرباح المحققة خلال العام ٢٠٠٧ ما قدره ٤,٥٠ مليون دولار أمريكي مقارنة بخسارة قدرها ٠,٩٧ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٦. وتعزى هذه الزيادة بصورة أساسية إلى الدخل الناتج من الأنشطة التمويلية والذي زاد بشكل جوهري ليصل إلى مبلغ ٢,٢٢ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٠,٩١ مليون دولار أمريكي خلال العام ٢٠٠٦. كما أظهرت الأرباح الناتجة عن الودائع لدى البنوك زيادة قدرها حوالي ٢,١٢ مليون دولار أمريكي مقارنة بالعام ٢٠٠٦. وقد حقق الدخل التشغيلي للعام ٢٠٠٧ نمواً ليبلغ ٧,١٠ مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ١,٤٤ مليون دولار أمريكي للعام السابق. وفي نهاية العام ٢٠٠٧، زاد إجمالي حقوق المساهمين من ٩٦,٢٩ مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام ٢٠٠٦ ليصل إلى ١٠٠,٧٨ مليون دولار أمريكي نظراً للأرباح الصافية المحققة خلال العام.

٠٠٠ تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

للسنة المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧

السيد / رأفت مقبل حسين

الرئيس التنفيذي بالإنابة لبنك فيصل الإسلامي - مصر

السيد / مايكل بي لي

الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار وعضو مجلس الإدارة

السيد / محمد عبد الرحمن حسين

صندوق الدار للحصص الخاصة العالمية،

الرئيس التنفيذي لمصرف الشامل وعضو مجلس الإدارة

الدكتور / محمود البرعي

شركة بامبنج انجنيرنج ليمتد - رئيس مجلس الإدارة

ومن الأمور المشجعة أن الإنجازات التي حققها البنك حتى تاريخه لاقت الإعجاب والتقدير من قبل قراء مجلة أخبار التمويل الإسلامي والتي قامت باختيار بنك الإجارة الأول "كأفضل مزود خدمات تأجير إسلامي خلال العام ٢٠٠٧". وتمثل هذه الجائزة التقدير الدولي المتنامي للمستوى العالي من خدمة العملاء التي يقدمها البنك والمبادئ الإدارية الصائبة التي يتبناها.

وختاماً، بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة، أود أن أعبر عن خالص تقديري على الدعم المتواصل من قبل مساهمي وعملاء البنك وعلى الاحترافية والمهنية العالية والتفاني في العمل من قبل إدارة البنك وموظفيه كما أود أن أعبر عن مدى تقديري للتعاون البناء الذي يلقاه البنك باستمرار من الجهات الرقابية والإشرافية.

مجلس الإدارة

خلال الربع الأول من العام، وعقب انعقاد الجمعية العمومية لمساهمي البنك وبعد زيادة رأس المال، تم اختيار مجلس إدارة جديد كما تم تعيين رئيساً جديداً لمجلس الإدارة. وبطبيب لي أن أعتنم هذه الفرصة لأن أعبر عن شكري وامتناني للسادة أعضاء مجلس الإدارة السابقين على مساهماتهم الكبيرة خلال الأعوام التأسيسية التي شهدتها البنك. ويتكون مجلس الإدارة، كما في بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧، من ثمانية أعضاء بما فيهم الرئيس، يقدمون مجتمعون تشكيلة متنوعة من المهارات والخبرات للبنك، وفيما يلي أسماؤهم:

السيد / خالد محمد كانو

رئيس مجلس الإدارة

السيد / فاروق أبو شمط

سيج كابيتال مانجمنت جروب،

نائب الرئيس ورئيس الخدمات المالية

السيد / أتش روسل ويلكس

رئيس شركة أوفرلاند كابيتال جروب أنك

الشيخ / خالد محمد آل خليفة

الرئيس التنفيذي لشركة بالم كابيتال

ويبلغ عدد الأسهم التي يمتلكها السادة أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة بهم، كما هي في تاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠٠٧، ٢,١٠٠,٠٠٠ سهم تمثل ٢,١ بالمائة من إجمالي عدد الأسهم.

المستشار الشرعي

يعد الدكتور فريد محمد هادي، وهو أحد العلماء الشرعيين البارزين في مملكة البحرين، المستشار الشرعي للبنك، فضلاً عن كونه رئيساً لقسم الدراسات العربية والإسلامية في جامعة البحرين.

المدققون

أعرب مدققو البنك، السادة شركة برايس ووترهاوس كوبرز، عن رغبتهم بمواصلة العمل كمدققو لحسابات البنك وسيتم عرض قرار إعادة تعيينهم أمام الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية.

خالد محمد كانو

رئيس مجلس الإدارة

١٠ فبراير ٢٠٠٨

... البيانات المالية والإيضاحات

٢٧	تقرير مدقق الحسابات المستقل
٢٩	الميزانية العمومية الموحدة
٣٠	بيان الدخل الموحد
٣١	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٣٢	بيان التدفقات النقدية الموحد
٣٣	إيضاحات حول البيانات المالية
٣٣	التأسيس والأنشطة
٣٣	السياسات المحاسبية
٣٦	إدارة المخاطرة المالية
٤١	التقديرات المحاسبية الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية
٤٢	ذمم الإجارة التمويلية
٤٣	استثمارات متوفرة للبيع
٤٣	الموجودات الثابتة
٤٤	موجودات أخرى
٤٤	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
٤٤	معاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٤٥	رأس المال
٤٥	الاحتياطي القانوني
٤٦	دخل العمولات والرسوم
٤٦	مصروفات تشغيلية أخرى
٤٧	بنود من خارج الميزانية
٤٧	كفاية رأس المال

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين في بنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة)

التقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة التابعة لبنك الإجارة الأول ش.م.ب (مقفلة) «البنك» والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية والتي تعد خالية من أي خطأ جوهري سواء كان بسبب الاختلاس أو الخطأ؛ وكذلك اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإعداد التقديرات المحاسبية التي تعد معقولة بموجب الظروف المتوفرة.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية بناءً على عملية التدقيق. لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تستدعي هذه المعايير التزامنا بالمطلبات الأخلاقية والقيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للتوصل إلى درجة مقبولة من الضمانة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري.

تتضمن عملية التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد هذه الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهري للبيانات المالية، سواءً كانت نتيجة للاختلاس أو الخطأ. وعند تقييم تلك المخاطر، فإن مدقق الحسابات يأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية بواسطة المنشأة بهدف تصميم إجراءات خاصة بالتدقيق تكون ملائمة حسب الظروف المتوفرة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فعالية الرقابة الداخلية للمنشأة. تتضمن عملية التدقيق كذلك تقييماً لمدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية الموضوعة من قبل الإدارة، وكذلك تقييماً لأسلوب عرض البيانات المالية بشكل عام.

نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعبر بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التقرير حول المتطلبات التنظيمية

بالإضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي، نفيديكم بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وأن البنك قد احتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والمعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متوافقة معها، ولم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف أي من الأحكام السارية لقانون الشركات التجارية البحريني، قانون مصرف البحرين المركزي، شروط الرخصة المصرفية الخاصة به أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بصورة جوهرية على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

برايس ورهاوس كوبرز

المنامة - مملكة البحرين

١٣ فبراير ٢٠٠٨

الميزانية العمومية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	إيضاح	
			الموجودات
٢٦٠,٩٠٥	٤٣٥,٦٩٠	١٠	تقد وأرصدة لدى بنوك
٧٦,٥٩٧,٨٧١	٤٦,٥٤٠,٧٢٦	١٠	ودائع لدى بنوك
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٤٤,٣٨٨,٠٨١	٥	ذمم الإجارة التمويلية
-	١٠,١١٢,٩٦٨	٦	استثمارات متوفرة للبيع
٩٧,٦٨٥	٤٥٠,٢٨٤	٧	موجودات ثابتة
٦٨٠,٤١٦	٤١٢,٨٦٣	٨	موجودات أخرى
٩٨,٤٢٦,٣٥١	١٠٢,٣٤٠,٦١٢		مجموع الموجودات
			المطلوبات
٨١١,٢١٠	١,٢٩٤,٥٢٠	٩	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
١,٣٢٥,٩١٨	٢٦٣,٤١٠	١٠	مستحقات أطراف ذات العلاقة
٢,١٣٧,١٢٨	١,٥٥٧,٩٣٠		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١	رأس المال
-	٤٤٩,٩٣٣	١٢	احتياطي قانوني
-	(٥,٨٧٥)	٦	احتياطي تحويل عملات
(٣,٧١٠,٧٧٧)	٣٣٨,٦٢٤		أرباح (خسائر) متراكمة
٩٦,٢٨٩,٢٢٣	١٠٠,٧٨٢,٦٨٢		مجموع حقوق المساهمين
٩٨,٤٢٦,٣٥١	١٠٢,٣٤٠,٦١٢		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٨ ووقعها بالنيابة عنه:

جيمس ايه كراكو
الرئيس التنفيذي

خالد محمد كانو
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات ٣٣ إلى ٤٧ جزءاً مكملًا لهذه البيانات.

بيان الدخل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

إيضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
إيرادات من عمليات التمويل	٣,٢١٧,٨٢٥	٩٠٦,٩٣٢
أرباح على ودائع لدى بنوك	٣,٢٦٩,٥٥٠	١٤٨,٥١٣
دخل العمولات والرسوم	٤٢٩,٩٩٧	٣٧١,٩٤٦
إيرادات أخرى	١٨٤,٠٥٤	٨,٨٦١
مجموع الدخل التشغيلي	٧,١٠١,٤٢٦	١,٤٣٦,٢٥٢
تكاليف الموظفين	(١,٨٤٠,٧٤٧)	(٩٦١,٩٧٣)
مصاريف تشغيلية أخرى	(١,٤٤٨,٤٥٤)	(٦٣٨,٩٧٦)
مخصصات الإنخفاض في القيمة	٧٠٠,٠٠٠	(٧٠٠,٠٠٠)
تكلفة التمويل	(١٢,٨٩١)	(١٠٦,٤٥٥)
مجموع المصروفات التشغيلية	(٢,٦٠٢,٠٩٢)	(٢,٤٠٧,٤٠٤)
صافي أرباح (خسائر) السنة	٤,٤٩٩,٣٣٤	(٩٧١,١٥٢)

التقرير السنوي ٢٠٠٧
بنك الإجارة الأول

٣٠/٢٩

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٠٨ ووقعها بالنيابة عنه:

جيمس ايه كراكو
الرئيس التنفيذي

خالد محمد كانو
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات ٣٣ إلى ٤٧ جزءاً مكملاً لهذه البيانات.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

	احتياطي تحويل عملات	احتياطي قانوني	مجموع	أرباح (خسائر) متراكمة	علاوة إصدار أسهم	رأس إيضاح المال	
في ١ يناير ٢٠٠٦	-	-	٨,٢٦٠,٣٧٥	(٢,٧٣٩,٦٢٥)	-	١١,٠٠٠,٠٠٠	
إصدار أسهم جديدة	-	-	٨٩,٠٠٠,٠٠٠	-	-	٨٩,٠٠٠,٠٠٠	١١
علاوة إصدار أسهم	-	-	٤,٤٥٠,٠٠٠	-	٤,٤٥٠,٠٠٠	-	١١
مصاريف إصدار الأسهم	-	-	(٤,٤٥٠,٠٠٠)	-	(٤,٤٥٠,٠٠٠)	-	١١
صافي خسائر السنة	-	-	(٩٧١,١٥٢)	(٩٧١,١٥٢)	-	-	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	-	-	٩٦,٢٨٩,٢٢٣	(٣,٧١٠,٧٧٧)	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
في ١ يناير ٢٠٠٧	-	-	٩٦,٢٨٩,٢٢٣	(٣,٧١٠,٧٧٧)	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١١
صافي أرباح السنة	-	-	٤,٤٩٩,٣٣٤	٤,٤٩٩,٣٣٤	-	-	
احتياطي قانوني	-	٤٤٩,٩٣٣	-	(٤٤٩,٩٣٣)	-	-	١٢
احتياطي تحويل عملات	(٥,٨٧٥)	-	(٥,٨٧٥)	-	-	-	٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧	(٥,٨٧٥)	٤٤٩,٩٣٣	١٠٠,٧٨٢,٦٨٢	٣٣٨,٦٢٤	-	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات ٣٣ إلى ٤٧ جزءاً مكملًا لهذه البيانات.

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

إيضاح	٢٠٠٧	٢٠٠٦
الأنشطة التشغيلية		
صافي أرباح (خسائر) السنة	٤,٤٩٩,٣٣٤	(٩٧١,١٥٢)
التسويات:		
الاستهلاك	٩٣,٤٠٠	٣٥,٢٤٤
خسائر بيع موجودات ثابتة	٣٣,٣١٥	-
مخصص الانخفاض في القيمة	(٧٠٠,٠٠٠)	٧٠٠,٠٠٠
	٣,٩٢٦,٠٤٩	(٢٣٥,٩٠٨)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
الزيادة في ذمم الإجارة التمويلية	(٢٢,٨٩٨,٦٠٧)	(١٤,٦٨٣,٤٢٨)
الانخفاض في الإجارة مدفوعة مقدماً	-	١,٢٦٦,١٣٦
الانخفاض/(الزيادة) في الموجودات الأخرى	٢٦٧,٥٥٣	(٥٦٦,٣٣٤)
الزيادة في الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى	٤٨٣,٣١٠	٥٨١,٦٨٦
(الانخفاض)/الزيادة في المستحقات للأطراف ذات العلاقة	(١,٠٦٢,٥٠٨)	١,٠٠٤,١٨١
صافي النقد المستخدم في العمليات	(١٩,٢٨٤,٢٠٣)	(١٢,٦٣٣,٦٦٧)
الأنشطة الاستثمارية		
شراء موجودات ثابتة	(٥١٢,٥٨٩)	-
متحصلات من بيع موجودات ثابتة	٣٣,٢٧٥	-
شراء استثمارات متوفرة للبيع	(١٠,١١٨,٨٤٣)	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(١٠,٥٩٨,١٥٧)	-
الأنشطة التمويلية		
صافي عائدات الأسهم المصدرة	-	٨٩,٠٠٠,٠٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	-	٨٩,٠٠٠,٠٠٠
صافي (الانخفاض) الزيادة في النقد وما في حكمه	(٢٩,٨٨٢,٣٦٠)	٧٦,٣٦٦,٣٣٣
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٧٦,٨٥٨,٧٧٦	٤٩٢,٤٤٣
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٤٦,٩٧٦,٤١٦	٧٦,٨٥٨,٧٧٦
يتكون النقد وما في حكمه من:		
النقد والأرصدة لدى البنوك	٤٣٥,٦٩٠	٢٦٠,٩٠٥
ودائع لدى البنوك	٤٦,٥٤٠,٧٢٦	٧٦,٥٩٧,٨٧١
	٤٦,٩٧٦,٤١٦	٧٦,٨٥٨,٧٧٦

تشكل الإيضاحات المرفقة في الصفحات ٣٣ إلى ٤٧ جزءاً مكملًا لهذه البيانات.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

١. التأسيس والنشاط الأساسي

تأسس بنك الإجارة الأول ش.م. ب (مقفلة) ("البنك") في مملكة البحرين كشركة مساهمة بحرينية مقفلة مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين بموجب سجل تجاري رقم ٥٤٢٣٦ في ٢ أغسطس ٢٠٠٤ وتعمل بموجب رخصة مصرفية للجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي. العنوان المسجل لمقر البنك هو برج أداكس ضاحية السيف، مملكة البحرين.

يتمثل النشاط الأساسي للبنك في الإجارة التمويلية والتشغيلية للمعدات في دول مجلس التعاون الخليجي وبما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

فيما يلي ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية. هذه السياسات متطابقة في جميع السنوات المذكورة ما لم يشار خلاف ذلك.

١-٢ أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وذلك حسب مبدأ التكلفة التاريخية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. وقد تم توضيح المجالات التي تتضمن قدراً كبيراً من التقيد أو إبداء الرأي، أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات هامة للبيانات المالية الموحدة في الإيضاح رقم ٤.

أ) المعايير السارية عام ٢٠٠٧ وتعديلاتها وتفسيراتها

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧): الأدوات المالية: الإفصاحات، والتعديل المكمل لمعايير المحاسبة الدولية، "عرض البيانات المالية - الإفصاحات عن رأس المال" (ساري منذ ١ يناير ٢٠٠٧). وتتضمن البيانات المالية الإفصاحات الإضافية الجوهرية الناجمة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) وتعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) ومنها: تركيز المخاطر في الأدوات المالية وتحليلات الاستحقاق في المطلوبات المالية وتحليل الحساسية لمخاطر السوق والإفصاح الذي تتطلبه تعديلات معيار المحاسبة الدولية رقم (١) المرتبطة بإدارة رأس المال.

ب) المعايير، التعديلات والتفسيرات السارية عام ٢٠٠٧

والتي لا تتصل بعمليات البنك:

إن المعايير والتعديلات والتفسيرات الخاصة بالمعايير الصادرة التالية هي إلزامية التطبيق في الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير ٢٠٠٧ لكنها لا تتصل بعمليات البنك:

- تفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (٧) "تطبيق منهج إعادة إعداد البيانات المالية" حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٩)
- تفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (٨) "نطاق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٢"
- تفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (٩) "إعادة تقييم المشتقات المدمجة"
- تفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (١٠) "التقرير المالي المرحلي انخفاض القيمة"
- تفسير لجنة تفسير التقارير المالية الدولية رقم (١١) "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٢) صفقات أسهم الخزنة معاملات داخل المجموعة"

ج) المعايير والتعديلات وتفسيرات المعايير الحالية التي

لم يبدأ سريانها بعد وغير المتصلة بعمليات البنك:

صدرت المعايير والتعديلات وتفسيرات المعايير الحالية التالية وهي ملزمة التطبيق في الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير ٢٠٠٨ أو الفترات اللاحقة، لكن سريانها لم يبدأ بعد:

التفسير رقم ١٢ الصادر عن لجنة وضع التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية، اتفاقيات امتياز الخدمة (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٨). إن هذا التفسير ينطبق على الترتيبات التعاقدية التي تدخل بها شركات القطاع الخاص بتطوير، تمويل، تشغيل وصيانة البنية التحتية لمرافق القطاع العام. إن هذا التفسير لا يتصل بعمليات البنك.

التفسير رقم ١٣ الصادر عن لجنة وضع التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية، برامج ولاء العميل (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ ١ يوليو ٢٠٠٨)، يوضح هذا التفسير الحالات التي يتم فيها بيع السلع أو الخدمات ضمن برنامج الولاء للعميل (مثل نقاط الولاء أو منتجات مجانية)، فيعتبر الترتيب ترتيباً ذو عناصر متعددة ويتم توزيع العائدات المستلمة من العميل ضمن مكونات الترتيب باستخدام القيم العادلة. لا يتصل هذا التفسير بعمليات البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (يتبع)

المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣ (تعديل) تكاليف القروض (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩). هذا المعيار يتطلب من المؤسسة رسملة تكاليف الاقتراض الناشئة مباشرة عن استحواذ، بناء، أو إنتاج الأصل المؤهل (وهو الأصل الذي يستغرق تجهيزه للاستخدام أو البيع مدة طويلة). وسيوقف العمل بخيار الصرف الفوري لتكاليف الاقتراض. هذا المعيار لا يرتبط بعمليات البنك.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ - قطاعات العمليات - (يسري على الفترات السنوية التي تبدأ بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٩). وهو يحل محل معيار المحاسبة الدولية رقم (١٤) ويقارب بين متطلبات التقارير القطاعية ومتطلبات معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٢١)، "الافصاحات حول قطاعات المشروع والمعلومات ذات الصلة". ويتطلب المعيار الجديد وجود "منهج إداري" تقدم بموجبه المعلومات القطاعية على الأساس نفسه المستخدم في أغراض التقرير الداخلي. هذا المعيار لا يرتبط بعمليات البنك.

التفسير رقم ١٤ الصادر عن لجنة وضع التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩ - السقف على أصل منافع محددة، متطلبات الحد الأدنى من التمويل وتفاعله (يبدأ سريانه في ١ يناير ٢٠٠٨). هذا التفسير يقدم دليلاً لتقويم حد التمويل في معيار المحاسبة الدولية رقم (١٩) على مبلغ الفائض الذي يمكن إثباته كأصل. كما يشرح التفسير الأثر المحتمل لمتطلبات التمويل الدنيا القانونية أو التعاقدية على موجودات أو مطلوبات التواعد. هذا التفسير لا يرتبط بعمليات البنك.

٢-٢ قيد الإيرادات

يتم قيد إيراد الإيجار التمويلي خلال مدة الإيجار باستخدام طريقة صافي الاستثمارات التي تعكس معدل عائد دوري ثابت على القيمة الدفترية للاستثمارات في الإيجار التمويلي.

وتثبت أرباح الودائع لدى المصارف على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ويتم قيد دخل الرسوم والعمولات المحقق من تقديم التسهيلات البنكية وتجديدها على أساس القسط الثابت على الفترة التي قدمت فيها التسهيلات البنكية. أما

الرسوم والعمولات الأخرى فيتم قيدها وقت تقديم الخدمة.
٣-٢ مصروفات التمويل
يتم قيد مصروفات التمويل على قروض البنك على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في قائمة الدخل وتكاليف تمويل.

٤-٢ الموجودات المالية

يصنف البنك موجوداته المالية في الفئات التالية: ذمم الإيجار التمويلي والاستثمارات المتوفرة للبيع. وتحدد الإدارة تصنيف الاستثمارات عند بدء اثباتها.

أ) ذمم الإيجار التمويلي

إن ذمم الإيجار التمويلي هي موجودات مالية "غير مشتقة" ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مدرجة في الأسواق الناشطة، ويستثنى من ذلك: (أ) ما تحدده الوحدة عند القيد الأولي كموجودات متاحة للبيع، أو (ب) تلك التي قد لا يسترد مالكيها جزءاً كبيراً من استثماراتها الأولية، لأي سبب عدا تدهور القيمة الائتمانية.

عندما يتم حيازة الموجودات بموجب الإيجار التمويلي يتم قيد القيمة الحالية لأقساط الإيجار (باستثناء تلك المتصلة بمساهمات الطرف الثالث) كذمم. أما الفرق بين مجموع الذمم والقيمة الحالية للذمم فيتم قيده دخلاً تمويلياً غير مكتسب.

ب) الموجودات المالية المتوفرة للبيع

الاستثمارات المتوفرة للبيع هي تلك الاستثمارات المكتناة لأجل غير مسمى، والتي قد تباع لتلبية متطلبات السيولة أو لمواجهة تغيرات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف. هذه الأصول تقيد بقيمتها الدفترية وقت الشراء.

أما عمليات الشراء والبيع العادية للموجودات المتوفرة للبيع فتقيد في تاريخ العملية وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء الأصل أو بيعه.

وتثبت الموجودات المالية وقت الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف الصفقات لجميع هذه الموجودات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة كربح أو خسارة.

ويتم عكس قيد الاستثمارات المتوفرة للبيع عندما تنتهي صلاحية حقوق الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يتنازل البنك عن قدر كبير من مخاطر وعوائد الملكية.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (يتبع)

ولاحقا يتم تسجيل الموجودات المالية المتوفرة للبيع بالقيمة العادلة. كما تسجل ذمم الإجارة التمويلية بالقيمة المطنأة وفق طريقة الفائدة الفعالة. وتثبت الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع مباشرة في حقوق المساهمين إلى حين ينتهي إثبات الموجود المالي أو عند انخفاض قيمته. وفي هذه الحالة، يتم قيد الأرباح أو الخسائر المتراكمة المثبتة سابقاً في حقوق المساهمين كأرباح أو خسائر. وبالرغم من ذلك يتم إثبات الفوائد المحسوبة بطريقة الفائدة الفعالة وأرباح وخسائر صرف العملات من الموجودات النقدية المصنفة في فئة الموجودات المتوفرة للبيع في قائمة الدخل.

وإذا لم يتوفر سوق تداول نشط لأي من الموجودات المالية، فإن البنك يعتمد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم. وهذا يشمل استخدام المعاملات التجارية وتحليل التدفق النقدي المخصوم، وغيرها من تقنيات التقييم المتداولة في السوق من قبل المشاركين التي تتم في ظروف العمل الإعتيادية.

٥-٢ الموجودات الثابتة

يتم إظهار الموجودات الثابتة بقيمة التكلفة مطروحاً منها مخصص الاستهلاك المتراكم. وتشمل التكلفة المصروفات المباشرة لعملية حيازة هذه الموجودات. يتم احتساب المخصص اللازم بطريقة القسط الثابت لإستهلاك تكلفة هذه الموجودات على أعمارها الانتاجية المقدرة ما بين سنة إلى خمس سنوات.

وتضاف التكاليف الناشئة لاحقاً إلى القيمة الدفترية أو قيدها كأصل منفصل حسب الأنسب. وتحصل الإضافة فقط في حالة وجود فرصة احتمال للبنك الحصول على عوائد إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل وإمكانية قياس تكلفته على نحو موثوق. وتتم مراجعة القيمة المتبقية للموجود وعمره الانتاجي وتعديل إذا ما دعت الضرورة في تاريخ الميزانية.

وتحدد المكاسب والخسائر على الموجودات الثابتة عند بيعها بمقارنة عائدات البيع بالقيمة الدفترية. وتحمل هذه المكاسب أو الخسائر على بند الإيرادات الأخرى في بيان الدخل.

وتحمل تكاليف الإصلاح والصيانة على المصروفات التشغيلية الأخرى في الفترة المالية التي تنشأ فيها.

٦-٢ المخصصات

تقيد المخصصات عندما يكون على البنك التزاماً فعلياً أو حكماً ناشئاً عن أحداث سابقة، وقد يتطلب تسوية الالتزام إحداث تدفقات نقدية ووضع تقديرات للمبالغ اللازمة.

٧-٢ مزايا الموظفين

يتم احتساب مزايا الموظفين ومستحقاتهم من الإجازات السنوية والعطلات وتذاكر السفر الجوي وغيرها من المزايا قصيرة الأجل وقت استحقاقها للموظفين. ويساهم البنك بنظام التأمين للمواطنين والبحريين المدار من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في مملكة البحرين. هذا النظام هو برنامج تقاعدي محدد القسط تحمل مساهمات البنك فيه على قائمة الدخل في السنة ذات العلاقة. وبموجب هذا النظام يلتزم البنك قانونياً وحكماً بدفع المساهمات وقت استحقاقها ولا يلتزم البنك بدفع أي التزامات عن مزايا مستقبلية.

ويحصل الموظفون الأجانب في البنك على تعويض نهاية خدمة بموجب أحكام قانون العمل البحريني. ويحسب البنك مطلوباته الخاصة بذلك على أساس سنوي باستخدام التقنيات الاكتوارية.

٨-٢ الانخفاض في قيمة ذمم الإجارة

يكون مخصص الانخفاض في القيمة إذا كان هناك دليل موضوعي بأن البنك لن يكون قادراً على تحصيل المبالغ المستحقة له بموجب أحكام عقد الإجارة الأصلي. إن المبلغ المخصص هو الفرق ما بين القيمة الدفترية عند اعتبار مبلغ الإيجار مشكوكاً في تحصيله والمبلغ المتوقع استرداده، وهو القيمة الحالية للعائدات المتوقعة الناجمة عن بيع الموجودات المؤجرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعال الأصلي إضافة إلى أي مبلغ مسترد عبر الدعاوى القضائية أو المفاوضات المباشرة مع المستأجر.

٩-٢ رأس المال

مصاريف إصدار الأسهم

تظهر التكاليف الإضافية الناجمة عن إصدار الأسهم الجديدة أو خيارات الأسهم أو استحواد الشركات في بند حقوق المساهمين كإقتطاع من العائدات، صافي الضريبة.

أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم العادية ضمن بند حقوق المساهمين في الفترة التي يتم المصادقة عليها من قبل المساهمين. وتعالج التوزيعات التي يعلن عنها بعد تاريخ الميزانية العمومية في الإيضاحات الخاصة بالأحداث اللاحقة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢. أهم السياسات المحاسبية المتبعة (يتبع)

١٠-٢ الأنشطة الائتمانية

يقوم البنك بعمليات ائتمانية أخرى ينجم عنها حيازة موجودات لصالح أطراف أخرى. لا يتم اظهار هذه الموجودات والمدخول منها ضمن البيانات المالية، على اعتبار أنها ليست موجودات البنك.

١١-٢ النقد وما في حكمه

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك ذات فترات إستحقاق التي لا تزيد عن ثلاثة أشهر.

٣. إدارة المخاطرة المالية

عوامل المخاطرة المالية

يتعرض البنك في عملياته للعديد من المخاطر المالية، مما يوجب عليه القيام بأعمال التحليل والتقييم وقبول وإدارة درجة ما من المخاطرة أو المخاطر. إن تحمل المخاطرة هو من طبيعة العمل المالي وتعتبر المخاطر التشغيلية نتيجة حتمية لمزاولة العمل. وبالتالي فإن البنك يهدف إلى تحقيق توازن مقبول بين عنصري العائد والمخاطرة والحد من الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك.

كما تهدف السياسات التي يتبناها البنك في إدارة المخاطرة إلى الوقوف على هذه المخاطر وتحليلها ووضع حدود وضوابط المخاطرة المناسبة، والرقابة على المخاطرة والالتزام بالحدود الموضوعية بالاستفادة من أحدث أنظمة المعلومات المتاحة. ويعمل البنك على مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر تجاوباً مع التغيرات التي تشهدها الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات.

وتتضمن الإدارة العليا بإدارة المخاطرة بموجب السياسات التي يقرها مجلس الإدارة. وتكون الإدارة العليا مسؤولة عن المراجعة المستقلة لإدارة المخاطرة وبيئة العملية الرقابية. أما أهم أشكال المخاطرة فهي: المخاطرة الائتمانية وتركز المخاطرة والمخاطرة السوقية ومخاطرة السيولة. وتشمل المخاطرة السوقية مخاطرة سعر الصرف ومخاطرة سعر الفائدة والمخاطرة السعرية.

ضبط المخاطرة

إن الإدارة العليا مسؤولة عن التحقق من مراعاة مبادئ المخاطرة وسياساتها وحدودها داخل البنك وعن إدارة موجودات البنك ومطلوباته ومجمل الهيكل التمويلي. كما أن الإدارة العليا تعتبر مسؤولة عن التمويل ومخاطر السيولة في البنك.

التدقيق الداخلي

يتم مراجعة عمليات إدارة المخاطرة في البنك على أساس سنوي من قبل ادارة التدقيق الداخلي للمجموعة (إثمار) الذي يتحقق من كفاية الإجراءات ومن التزام البنك بهذه الإجراءات. ويناقش المدقق الداخلي نتائج عمليات التقييم مع الإدارة ويرفع تقريراً بالنتائج والتوصيات التي توصل إليها إلى لجنة المراجعة والمخاطر في البنك.

١-٣ مخاطرة الائتمان وتركز المخاطرة

١-١-٣ قياس مخاطرة الائتمان

يتعرض البنك لمخاطرة الائتمان التي تتمثل في الخسائر المالية التي قد يسببها الطرف الآخر للبنك بتخلفه عن إنجاز التزامه. الموجودات المالية التي تعرض البنك للمخاطر الائتمانية تضم أساساً الأرصدة لدى المصارف والودائع الثابتة لدى المصارف وذمم الإجارة التمويلية والاستثمارات المتوفرة للبيع. ويستخدم البنك تصنيفات خارجية مثل تصنيفات ستاندرد أند بورز أو ما يعادلها في قياس مخاطره الائتمانية.

٢-١-٣ ضبط مستوى المخاطرة وسياسات الحد من

المخاطرة

يدير البنك حدود وضوابط تركيزات عنصر المخاطرة كلما تكشفت له. وفي سياق العمل العادي، يودع البنك ودائع كبيرة لدى مصارف ومؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني مرتفع. ويقسم البنك مستويات المخاطرة الائتمانية التي يتحملها من خلال وضع حدود على حجم المخاطرة المقبولة من عميل واحد أو مجموعة من العملاء ومن القطاعات الجغرافية والصناعية. كما يراقب البنك هذه المخاطر بشكل دوري حيث تتم المراجعة سنوياً أو على فترات متتالية حسبما تستدعيه الحاجة. كما يدير البنك المخاطرة الائتمانية من خلال التحليل الدائم لقدرة الأطراف الأخرى الحالية والمستقبلية على تنفيذ التزاماتهم في دفع الأرباح وأصل رأس المال وبتعديل تلك الحدود حسب مقتضيات الحاجة. كما أن البنك يحتفظ بحق ملكية جميع الموجودات المؤجرة وهو مخول قانوناً باسترجاع الموجودات في حالة تخلف العميل عن سداد الدفعات المستحقة.

٣-١-٣ تركز المخاطرة

يدير البنك المخاطرة حسب العميل/ الطرف الآخر. وقد بلغ أقصى حد للمخاطرة الائتمانية ٢٧ مليون دولار أمريكي للعميل أو الطرف الثالث كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (٥٠ مليون دولار أمريكي كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦). جميع موجودات البنك المالية موجودة في منطقة الشرق الأوسط.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٣. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

٣-١-٤ أقصى مستوى التعرض لمخاطر الائتمان بدون ضمانات

يلخص الجدول التالي أقصى مستويات المخاطرة الائتمانية بحسب عناصر الميزانية العمومية. ويبين هذا الحد بقيمته الإجمالية قبل أثر تخفيض المخاطرة باستخدام أسلوب القيمة الصافية أو اتفاقيات الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض	إيضاح	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧		
٢٦٠,٩٠٥	٤٣٥,٦٩٠	١٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٦,٥٩٧,٨٧١	٤٦,٥٤٠,٧٢٦	١٠	ودائع لدى البنوك
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٤٤,٣٨٨,٠٨١	٥	ذمم الإجارة التمويلية
٩٧,٦٤٨,٢٥٠	٩١,٣٦٤,٤٩٧		مجموع التعرض للمخاطر الائتمانية

٣-١-٥ الضمانات

تقدر الإدارة الموجودات المسجلة باسم البنك تحت بند ذمم الإجارة التمويلية وقيمتها العادلة بما يتجاوز قيمتها الدفترية.

٣-١-٦ الجودة الائتمانية لكل من فئات الموجودات المالية

لم يكن لدى البنك أي موجودات مالية منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦: ٧٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي). والجدول التالي يلخص الموجودات المالية المستحقة منذ أجل طويل ولكنها غير منخفضة القيمة:

مجموع ٢٠٠٧	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٣ أشهر	حتى ثلاثة أشهر	
٢٤,٦٨٣,٠٠١	٣,٦٠٦,٥٩٥		٢١,٠٧٩,٤٠٦	ذمم إجارة تمويلية
مجموع ٢٠٠٦	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٣ أشهر	حتى ثلاثة أشهر	
٥,٤٠٩,٠١٧	-		٥,٤٠٩,٠١٧	ذمم إجارة تمويلية

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٣. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

الجدول التالي يلخص تحليل الموجودات المالية من قبل إحدى جهات التصنيف الخارجية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦. هذه التصنيفات الخارجية محددة على أساس تصنيفات ستاندارد أند بورز أو ما يعادلها:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

نقد وأرصدة لدى البنوك	ودائع لدى البنوك	ذمم الإجارة التمويلية	المجموع	
٤٣٥,٦٩٠	٣٦,٥٤٠,٧٢٦	-	٣٦,٩٧٦,٤١٦	ب +
-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٤,٣٨٨,٠٨١	٥٤,٣٨٨,٠٨١	غير مصنف
٤٣٥,٦٩٠	٤٦,٥٤٠,٧٢٦	٤٤,٣٨٨,٠٨١	٩١,٣٦٤,٤٩٧	المجموع

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

نقد وأرصدة لدى البنوك	ودائع لدى البنوك	ذمم الإجارة التمويلية	المجموع	
٢٦٠,٩٠٥	٢٦,٥٩٧,٨٧١	-	٢٦,٨٥٨,٧٧٦	ب +
-	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٧٠,٧٨٩,٤٧٤	غير مصنف
٢٦٠,٩٠٥	٧٦,٥٩٧,٨٧١	٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٩٧,٦٤٨,٢٥٠	المجموع

٢-٣ مخاطر السوق

يتعرض البنك لمخاطر السوق وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وتنشأ مخاطر السوق عن "المراكز المفتوحة" في أسعار الفائدة والصراف الأجنبي ومنتجات الأسهم وجميعها يتعرض لحركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلبية معدلات أو أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وهوامش الائتمان ومعدلات الصراف الأجنبي وأسعار الأسهم.

١-٢-٣ مخاطر الأسعار

يتعرض البنك لمخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات المتوفرة للبيع التي يملكها البنك في المملكة المتحدة والشرق الأوسط. يلخص الجدول التالي أثر زيادة/انخفاض أسعار الاستثمارات المتوفرة للبيع على حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧. يقوم التحليل على افتراض ثبات قيم المتغيرات الأخرى:

الأثر على حقوق المساهمين في البنك	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
-	٥٠٥,٦٤٨±

تغير ±٥% من القيمة الصافية للموجودات للإستثمارات المتوفرة للبيع:

٢-٢-٣ مخاطر العملة

لا يتعرض البنك إلى درجة تذكر من مخاطر التغير في أسعار صرف العملات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٣. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

٣-٢-٣ إدارة مخاطر سعر الفائدة

يتعرض البنك لآثار التقلبات في أسعار الفائدة السائدة على التدفقات النقدية. ويعتمد مجلس الإدارة حدوداً للمخاطرة ويراقب مستوى عدم التطابق في إعادة تسعير معدل الفائدة الذي يمكن أن يواجهه البنك.

وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، لو أن أسعار الفائدة على صافي الموجودات المدرة للفوائد ارتفعت/انخفضت بمقدار ١٠٠ نقطة أساس مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة لكان الأثر على النتائج وحقوق المساهمين في البنك على النحو التالي:

الأثر على حقوق المساهمين في البنك	
٣١ ديسمبر	٣١ ديسمبر
٢٠٠٦	٢٠٠٧
٥٣,٠٥٠	٥٠,٨٠٠±

تغيرات ١٠٠ نقطة أساس في معدلات الفائدة ل:
ذمم الإجارة التمويلية

أما الموجودات والمطلوبات الأخرى للبنك فتخضع لمعدلات فائدة ثابتة وبالتالي لا تخضع لتقلبات أسعار الفائدة.

الجدول التالي يلخص تعرض البنك لمخاطرة سعر الفائدة. ويشمل الأدوات المالية للبنك المصنفة على أساس تاريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تاريخ الاستحقاق أيهما حل أولاً:

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

حسابات لا تتأثر بتغيرات سعر الفائدة	حسابات تتأثر بتغيرات سعر الفائدة			شهر واحد	نقد وأرصدة لدى بنوك ودائع لدى لبنوك ذمم الإجارة التمويلية استثمارات متوفرة للبيع موجودات ثابتة موجودات أخرى مجموع الموجودات
	٥-١ سنوات	١٢-٣ شهراً	٣-١ أشهر		
٤٣٥,٦٩٠	٤٣٥,٦٩٠	-	-	-	-
٤٦,٥٤٠,٧٢٦	-	٢٥,٢٠٨,٣٢٠	٦,٣٣٢,٤٠٦	١٥,٠٠٠,٠٠٠	-
٤٤,٣٨٨,٠٨١	-	٣١,٦٣٩,٥٤٤	٧,٨٠٣,٩٠١	٢,٧٢٥,٩٠٣	٢,٢١٨,٧٣٣
١٠,١١٢,٩٦٨	١٠,١١٢,٩٦٨	-	-	-	-
٤٥٠,٢٨٤	٤٥٠,٢٨٤	-	-	-	-
٤١٢,٨٦٣	٧٧,٠١٨	-	-	-	٣٣٥,٨٤٥
١٠٢,٣٤٠,٦١٢	١١,٠٧٥,٩٦٠	٣١,٦٣٩,٥٤٤	٣٣,٠١٢,٢٢١	٩,٠٥٨,٣٠٩	١٧,٥٥٤,٥٧٨
١,٢٩٤,٥٢٠	٣٩٦,٩١٢	-	-	٨٩٧,٦٠٨	-
٢٦٣,٤١٠	١٠٤,٧١٢	-	-	-	١٥٨,٦٩٨
١,٥٥٧,٩٣٠	٥٠١,٦٢٤	-	-	٨٩٧,٦٠٨	١٥٨,٦٩٨
		٣١,٦٣٩,٥٤٤	٣٣,٠١٢,٢٢١	٨,١٦٠,٧٠١	١٧,٣٩٥,٨٨٠

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٣. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

حسابات لا تتأثر بتغيرات سعر الفائدة	حسابات تتأثر بتغيرات سعر الفائدة			شهر واحد	نقد وأرصدة لدى بنوك ودائع لدى بنوك ذمم الإجارة التمويلية موجودات ثابتة موجودات أخرى مجموع الموجودات الذمم الدائنة والمطلوبات الأخرى مستحقات الأطراف ذات العلاقة مجموع المطلوبات الفرق من إعادة تسعير الفائدة
	٥-١ سنوات	١٢-٣ شهراً	٣-١ أشهر		
٢٦٠,٩٠٥	-	-	-	-	٢٦٠,٩٠٥
٧٦,٥٩٧,٨٧١	-	-	٥٠,٥٥٣,٦٢٨	٢٦,٠٤٤,٢٤٣	-
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	١٣,٧٧٥,٠٩٩	٥,٢٢٤,٠٧٧	١,١٣٢,٤٦٠	٦٥٧,٨٣٨	-
٩٧,٦٨٥	-	-	-	-	٩٧,٦٨٥
٦٨٠,٤١٦	-	-	-	-	٦٨٠,٤١٦
٩٨,٤٢٦,٣٥١	١,٠٣٩,٠٠٦	١٣,٧٧٥,٠٩٩	٥,٢٢٤,٠٧٧	٥١,٦٨٦,٠٨٨	٢٦,٧٠٢,٠٨١
٨١١,٢١٠	٧٩٥,٢٢٥	-	١٥,٩٨٥	-	-
١,٣٢٥,٩١٨	٥٤٨,١٦٨	٢٥٩,٢٥٠	٣٤٦,٧٥٠	١٧١,٧٥٠	-
٢,١٣٧,١٢٨	١,٣٤٣,٣٩٣	٢٥٩,٢٥٠	٣٦٢,٧٣٥	١٧١,٧٥٠	-
		١٣,٥١٥,٨٤٩	٤,٨٦١,٣٤٢	٥١,٥١٤,٣٣٨	٢٦,٧٠٢,٠٨١

٣-٣ مخاطر السيولة

هي المخاطر الناشئة عن عجز البنك على الوفاء بالتزامات الدفع المترتبة على مطلوباته المالية عند استحقاقها. وقد ينتج عن ذلك عدم القدرة على الوفاء بالتزامات وقت استحقاقها. وللمحد من هذه المخاطرة هيأت الإدارة بعض مصادر التمويل التي تتمتع بمقومات التنوع المعقول. ويراقب البنك التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل منتظم.

١-٣-٣ التدفقات النقدية غير المشتقة

الجدول التالي يبين التدفقات النقدية غير المشتقة المستحقة الأداء على البنك في المدة الباقية من فترات الاستحقاق التعاقدية في تاريخ الميزانية العمومية. إن المبالغ المفصح عنها في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة حيث يدير البنك مخاطرة السيولة الملازمة التي هي من جوهر هذه التدفقات على أساس التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة:

٢٠٠٧

المجموع	أكثر من سنة	١٢-٣ شهراً	٣-١ أشهر	شهر واحد	مطلوبات ذمم دائنة ومطلوبات أخرى مستحقات الأطراف ذات العلاقة المجموع
١,٢٩٤,٥٢١	٢١٥,٢٢٢	٨٢٩,٠٣٨	١٦٦,٩٧٩	٨٣,٢٨٢	-
٢٦٣,٤٠٩	-	-	١٠٤,٧١١	١٥٨,٦٩٨	-
١,٥٥٧,٩٣٠	٢١٥,٢٢٢	٨٢٩,٠٣٨	٢٧١,٦٩٠	٢٤١,٩٨٠	-

٢٠٠٦

المجموع	أكثر من سنة	١٢-٣ شهراً	٣-١ أشهر	شهر واحد	مطلوبات ذمم دائنة ومطلوبات أخرى مستحقات الأطراف ذات العلاقة المجموع
٨١١,٢١٠	٥٥٠,٥٢٨	١٩٠,٤٠٥	٦٩,١٥٣	١,١٢٤	-
١,٣٢٥,٩١٨	-	٥٢٢,١٨٢	٧٩٣,٧٣٥	-	-
٢,١٣٧,١٢٨	٥٥٠,٥٢٨	٧٢٢,٥٨٨	٨٦٢,٨٨٨	١,١٢٤	-

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

مساهمي البنك رأس مال إضافي لتلبية متطلبات عمليات البنك ولم يتم البنك بتوزيع أي أرباح نقدية منذ تأسيسه.

٤. التقديرات المحاسبية الحرجة في تطبيق السياسات المحاسبية

يعتمد البنك تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات المقرر عنها في السنة المالية التالية. وتتم المراجعة الدائمة للتقديرات والفرضيات وبناءً على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما فيها توقعات الأحداث المستقبلية الموضوعة على أساس منطقي في ظل الظروف السائدة.

الإنخفاض في قيمة الإجارة التمويلية
يراجع البنك ذمم الإجارة التمويلية على أساس دائم. ولتحديد مدى الحاجة إلى إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل، يدرس البنك إمكانية توفر بيانات تشير إلى حدوث انخفاض قابل للقياس في القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية. هذه البيانات قد تشمل أي بيانات ملحوظة توحى بحدوث تغير جذري في قدرة المقترض على السداد. وتستخدم الإدارة تقديرات مبنية على الخسائر التاريخية في قيمة الموجودات ذات المخاطر الائتمانية والتي تتوفر دليل موضوعي عن انخفاض قيمتها. وتخضع منهجية وافتراضات تقدير مبالغ التدفقات المستقبلية وتوقيتها على أساس دوري للحد من الفروقات بين الخسائر المقدرة والخسائر الفعلية.

٣. إدارة المخاطرة المالية (يتبع)

٣-٣-٢ عملية إدارة مخاطر السيولة

تشمل عملية إدارة مخاطر السيولة - كما ينفذها البنك تحت إشراف الإدارة العليا- ما يلي:

- تمويل العمليات اليومية، وتتم إدارته بالرقابة على التدفقات النقدية المستقبلية لضمان إمكانية الوفاء بالمطلوبات.
- بناء محفظة من الموجودات السائلة التي يمكن تسيلها بسهولة عند ظهور حاجة طارئة إلى التدفقات النقدية.
- إدارة تركيز استحقاقات الديون وأنواعها في المستقبل.

٣-٣-٣ منحج التمويل

تتم مراجعة مصادر السيولة على أساس منتظم من قبل الإدارة العليا للحفاظ على موجبات التنوع على المستوى الجغرافي وحسب مصدر التمويل ونوعه وأجله.

٣-٤ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

لا يوجد اختلاف جوهري بين القيمة العادلة المقدرة لموجودات البنك ومطلوباته الأخرى والقيمة الدفترية.

٣-٥ إدارة رأس المال

يهدف البنك في إدارة رأس ماله - المكون من حقوق المساهمين- للحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تعزز تطوير عملياته والوفاء بمتطلبات كفاية رأس المال كما يحددها مصرف البحرين المركزي. وفي سبيل تحقيق ذلك، قدم

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

هـ. ذمم الإجارة التمويلية

٢٠٠٦	٢٠٠٧
٩,١٣٣,٣٥٩	١٥,٨٩٢,٩٠٠
١٧,١٦٩,٩٠٦	٣٥,٧١٠,٧٦٦
٢٦,٣٠٣,٢٦٥	٥١,٦٠٣,٦٦٦
(٤,٨١٣,٧٩١)	(٧,٢١٥,٥٨٥)
(٧٠٠,٠٠٠)	-
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٤٤,٣٨٨,٠٨١

الاستثمارات الإجمالية في ذمم الإجارة التمويلية:

أقل من عام واحد

أكثر من عام واحد وأقل من خمسة أعوام

دخل تمويلي مستقبلي غير مكتسب على الإجارة التمويلية

مخصصات الانخفاض في القيمة

صافي الاستثمارات في الإجارة التمويلية

يقسم صافي الاستثمارات في الإجارة التمويلية كما يلي:

أقل من عام واحد

أكثر من عام واحد وأقل من خمسة أعوام

٧,٠١٤,٣٧٥	١٢,٧٤٨,٥٣٧
١٣,٧٧٥,٠٩٩	٣١,٦٣٩,٥٤٤
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٤٤,٣٨٨,٠٨١

فيما يلي الحركة في ذمم الإجارة التمويلية

٢٠٠٦	٢٠٠٧
٦,٨٠٦,٠٤٦	٢٠,٧٨٩,٤٧٤
٢,٦٠٠,٩٥٣	٣٢,٥٣٤,٨٩٠
	٤٦٥,٣٢٩
١٢,٨٩٢,٠٢٠	-
١,٢٦٦,١٣٦	-
(٢,٠٧٥,٦٨١)	(٨,٦٠١,٦١٢)
-	(١,٥٠٠,٠٠٠)
(٧٠٠,٠٠٠)	٧٠٠,٠٠٠
٢٠,٧٨٩,٤٧٤	٤٤,٣٨٨,٠٨١

في ١ يناير

الإجارة التمويلية المصدرة

ذمم دخل الإجارة التمويلية

شراء ذمم الإجارة التمويلية

تحويلات من تمويل الإنشاءات (إيضاح ٩)

عائدات إعادة أصل التمويل

الإجارة التمويلية المباعة

المسترد (مخصص) الانخفاض في القيمة

ترتيبات الإجارة الهامة

تحدد أقساط الإجارة على أساس سعر الليبور السائد عند الشروع في المعاملة سواء على أساس المعدل الثابت أم المتغير.

في ١ يوليو ٢٠٠٧ قام البنك ببيع ذمم الإجارة التمويلية المسجلة على نوبا للصناعة بقيمتها الدفترية الاسمية إلى سوليدرتي تكافل بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي وذلك بإبرام اتفاقية مضاربة ذات هدف خاص. واحتفظ البنك بنسبة ٤٩,٥٪ من مجموع التسهيلات المباعة لسوليدرتي أي ما يعادل ٨٧,١٢٧ دولار أمريكي.

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٦، اتخذ بنك الإثمار خيار تحويل أرصدة ذمم الإجارة المثبتة لدى بنك الإثمار إلى بنك الإجارة الأول بموجب اتفاقية المضاربة ذات الهدف الخاص الموقعة في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦. وحولت ذمم الإجارة المستحقة بسعر متفق عليه قدره ١٢,٩ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل القيمة الدفترية لذمم الإجارة التمويلية في دفاتر بنك الإثمار في تاريخ التحويل (إيضاح رقم ١٠).

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٦. استثمارات متوفرة للبيع

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
-	٥,١١٨,٨٤٣	بيناكل القابضة المحدودة
-	٥,٠٠٠,٠٠٠	صندوق استثمار فلك للطيران
	١٠,١١٨,٨٤٣	
-	(٥,٨٧٥)	خسائر تحويل العملة للسنة
-	١٠,١١٢,٩٦٨	

قام البنك بشراء ٢,٥٠٠ سهم بقيمة ١,٠٠٠ جنيه استرليني للسهم الواحد من بيناكل القابضة المحدودة، وهي شركة عقارية تستثمر في مشاريع التطوير العقاري في المملكة المتحدة ومسجلة في جزيرة أنغويلا، ويست أنديز. وقد تم إظهار الاستثمار في نهاية السنة بقيمة التكلفة.

قام البنك بإستثمار خمسة ملايين دولار أمريكي في صندوق استثمار فلك للطيران الذي يدار من قبل البنك الدولي المتحد ش. م. ب (مقفلة)، مملكة البحرين، كاستثمار في اكتتاب خاص قبل الإصدار. والفترة المتوقعة لحياسة هذا الاستثمار هي خمس سنوات. وقد تم إظهار الاستثمار في نهاية السنة بقيمة التكلفة.

حركة احتياطي خسائر التحويل كما يلي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
-	-	في ١ يناير
-	(٥,٨٧٥)	خسائر تحويل العملات خلال السنة
-	(٥,٨٧٥)	٣١ ديسمبر

٧. الموجودات الثابتة

المجموع	معدات مكتبية	تجهيزات وتركيبات	٢٠٠٧
			التكلفة
٢٠٠,٤٦٦	٧٦,٩٣٨	١٢٣,٥٢٨	كما في ١ يناير ٢٠٠٧
٥١٢,٥٨٩	٢٧١,٩٥٦	٢٤٠,٦٣٣	إضافات خلال السنة
(١٣٥,٦٤٩)	(٢٠,٣٨٠)	(١١٥,٢٦٩)	استبعادات خلال السنة
٥٧٧,٤٠٦	٣٢٨,٥١٤	٢٤٨,٨٩٢	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
			الإستهلاك المتراكم
١٠٢,٧٨١	٥٦,٦٩٠	٤٦,٠٩١	كما في ١ يناير ٢٠٠٧
٩٣,٤٠٠	٥٣,٤٧٥	٣٩,٩٢٥	استهلاك السنة
(٦٩,٠٥٩)	(١٨,٢٢١)	(٥٠,٨٣٨)	استبعادات خلال السنة
١٢٧,١٢٢	٩١,٩٤٤	٣٥,١٧٨	كما في ٣١ ديسمبر
٤٥٠,٢٨٤	٢٣٦,٥٧٠	٢١٣,٧١٤	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
			٢٠٠٦
			التكلفة
٢٠٠,٤٦٦	٧٦,٩٣٨	١٢٣,٥٢٨	كما في ١ يناير ٢٠٠٦
٦٧,٥٣٧	٤٦,١٥٢	٢١,٣٨٥	الإستهلاك المتراكم
٣٥,٢٤٤	١٠,٥٣٨	٢٤,٧٠٦	كما في ١ يناير ٢٠٠٦
١٠٢,٧٨١	٥٦,٦٩٠	٤٦,٠٩١	استهلاك السنة
٩٧,٦٨٥	٢٠,٢٤٨	٧٧,٤٣٧	٣١ ديسمبر
			صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

٨. موجودات أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٤٤٦,٠٢٨	٢٥٥,٤٤٧	ذمم دخل مستحقة
٢٣٤,٣٨٨	١٥٧,٤١٦	مصروفات مدفوعة مقدماً وذمم أخرى
٦٨٠,٤١٦	٤١٢,٨٦٣	

٩. ذمم دائنة ومطلوبات أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٦٦,٧٢٨	١٢٧,١٨٤	دائنون
٥٥٠,٠٠٠	٨٩٧,٤٢١	مبالغ مستلمة مقدماً من العملاء
٧٨,٣٣٧	٩٨,٦٤٤	مخصصات تعويض نهاية خدمة
١١٦,١٤٥	١٧١,٢٧١	ذمم دائنة أخرى
٨١١,٢١٠	١,٢٩٤,٥٢٠	

١٠. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة من المساهمين، الشركات التي للمساهمين أفراداً أو مجتمعين تأثيراً أو سيطرة عليها، المديرين، موظفي الإدارة، والشركات التي يشارك البنك في ملكيتها أو إدارتها. ويزاول البنك المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الاعتيادي.

الميزانية العمومية

تمثل الأرقام التالية أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر. معدل الفائدة الفعلي المحتسب على الودائع لدى للبنوك كان بمعدل ٥٪ سنوياً تقريباً.

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٢٥٩,٥٤٣	٤٣٥,٠٤٩	حسابات جارية لدى مصرف البحرين الشامل
		ودائع:
٢٦,٥٩٧,٨٧١	٢٦,٥٤٠,٧٢٦	- مصرف البحرين الشامل
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	- بنك الإثمار
١٢,٨٩٢,٠٢٠	-	شراء ذمم إجارة تمويلية
١,٥٠٠,٠٠٠	-	ذمم إجارة تمويلية
		مستحقات:
١٦,٥٢٨	-	- مجموعة اوفرلاند كاييتال
٧٩٣,٧٣٥	٥١,٤٥٨	- مصرف الشامل
٥١٥,٦٥٥	-	- بنك الخليج التجاري
-	١١٥,٥٣٩	- سوليدرتي
-	٦٢,٦٦٢	- بنك الإثمار
-	٣٣,٧٥٠	- جهات أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

١٠. معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

بيان الدخل

يجري البنك معاملات مع الأطراف ذات العلاقة في سياق العمل الإعتيادي. تم اجراء المعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
		الدخل:
١٦١,٦٣٤	٦٩,٢٠٨	دخل عمليات التمويل
١٤٨,٥١٣	٢,٥٤٩,٥١٥	أرباح من ودائع ثابتة لدى المصارف
١٥٥,٢٩٨	٢٩,٧٩٤	عمولات من صناديق تحت الإدارة
-	٢٧,٥٠٠	رسوم أخرى
		المصروفات:
٢٥٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠	رسوم إدارية
١١١,١٧٥	٨١,٦٤١	مصروفات تشغيلية أخرى
٦٦٥,٤٩٦	١,٠٨٩,٢٩٢	تعويضات الإدارة العليا

١١. رأس المال

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المصرح به
		٣٠٠ مليون سهم عادي بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	المصدر والمدفوع
		١٠٠ مليون سهم عادي بقيمة دولار أمريكي للسهم الواحد

قام البنك في ٢١ نوفمبر ٢٠٠٦ بزيادة رأس المال المدفوع إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك عبر اكتتاب خاص بقيمة ٨٩ مليون سهم عادي بقيمة ١,٠٥ دولار أمريكي للسهم الواحد وشمل ذلك علاوة إصدار ٠,٠٥ دولار أمريكي للسهم. وقد سددت الزيادة إلى بنك الإثمار بصفته مدير الإكتتاب الخاص والمستشار المالي وكذلك ضامن الإكتتاب.

تم اقتطاع تكاليف إصدار الأسهم والبالغة ٤,٤٥ مليون دولار أمريكي من علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

١٢. الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١، يجب تحويل ١٠٪ من الربح السنوي إلى الاحتياطي القانوني إلى أن يعادل هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر. ولا يجوز التصرف بالاحتياطي لأغراض التوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني لعام ٢٠٠١. وقد تم تحويل مبلغ ٤٤٩,٩٣٣ دولار أمريكي (٢٠٠٦ : صفر) إلى الاحتياطي القانوني.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

١٣. دخل العمولات والرسوم

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٢١٦,٦٤٨	٤٠٠,٢٠٣	رسوم إدارية
١٥٥,٢٩٨	٢٩,٧٩٤	عمولات من أموال إدارة
٣٧١,٩٤٦	٤٢٩,٩٩٧	

تمثل العمولات من أموال المدارة رسوم المضاربة المكتسبة من إدارة الأموال المقدمة من الأطراف ذات العلاقة (إيضاح رقم ١٠) في معاملات الإجارة التمويلية بموجب اتفاقية المضاربة ذات الغرض الخاص.

١٤. مصروفات تشغيلية أخرى

تشمل المصروفات التشغيلية الأخرى ما يلي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٢٥٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠	رسوم إدارية
١٠١,١٣٣	٢٢١,٠٨٨	مصروفات مهنية ورقابية
٣١,١٦٨	١٨٩,٤٥١	تسويق وترويج
٢٦,٠٧٩	١٠٩,٣٠٥	مصروفات مجلس الإدارة واجتماع الجمعية العامة
٤٤,٧٥٧	١٣٦,٩٣٥	مصاريف سفر
٦٩,١١٣	٢١٥,٠٧٧	تكلفة الإيجار والمصاريف المتعلقة
١١٦,٧٢٦	٢٤١,٥٩٨	مصروفات أخرى
٦٣٨,٩٧٦	١,٤٤٨,٤٥٤	

تشأ الرسوم الإدارية من العقد المبرم مع مجموعة اوفرلاند كابيتال (إيضاح رقم ١٠). مدة العقد سنة واحدة ويجدد تلقائياً في ٣١ ديسمبر من كل عام ما لم يقدم أحد الطرفين إشعاراً مدته ٩٠ يوماً بعدم التجديد. وقد تم زيادة الرسوم الإدارية في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٢٥,٠٠٠ دولار أمريكي (عام ٢٠٠٦: ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي) بموجب تصديق مجلس الإدارة في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

في حالة زيادة العائد على معدل السنة الحالية لحقوق المساهمين لأي سنة مالية وقبل احتساب رسم إدارة الأصول عن ١٠٪ وذلك قبل حساب إدارة الموجودات الإضافية، يدفع البنك رسوم إدارة موجودات إضافية بمعدل ١٥٪ من قيمة الزيادة.

إيضاحات حول البيانات المالية (تتمة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

(موضح بالدولارات الأمريكية)

١٥. بنود من خارج الميزانية

الالتزامات

تبلغ قيمة التزامات البنك المتعلقة بعقود الإجارة التمويلية المبرمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧: ١٠,٨٦٩,٠٠٠ دولار أمريكي (في عام ٢٠٠٦: ٧,٩٩٢,٠٠٠ دولار أمريكي).

المساهمات

لغرض تمويل عمليات الإجارة التمويلية، حصل البنك على مساهمات من عدد من الممولين للمشاركة في التمويل المجمع بقيمة ١,٦١١,٢٠٧ دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (في ٢٠٠٦: ٥,٧٧٩,٠٩٠ دولار أمريكي). إن التزام البنك ينحصر في تأدية الاقساط للمشاركين وهو مشروط باستلام المقابل من المستأجر، ولا يحق للممولين الرجوع على البنك في حال تخلف المستأجر عن سداد أي أقساط.

١٦. كفاية رأس المال

يقوم البنك بمراقبة كفاية رأس ماله باستخدام النسب التي أقرها مصرف البحرين المركزي. هذه النسب تقيس كفاية رأس المال من خلال مقارنة صافي رأس المال المتاح للبنك مع موجوداته والتزاماته الطارئة الظاهرة في الميزانية العمومية على أساس يعكس مخاطرها النسبية.

صافي رأس المال لدى البنك هي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧
١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
-	٤٤٩,٩٣٣
(٣,٧١٠,٧٧٧)	٣٣٨,٦٢٤
٩٦,٢٨٩,٢٢٣	١٠٠,٧٨٨,٥٥٧
-	(٥,٨٧٥)
٩٦,٢٨٩,٢٢٣	١٠٠,٧٨٢,٦٨٢

الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي

رأس المال

الاحتياطي القانوني

أرباح (خسائر) متراكمة

الشريحة الثانية: رأس المال الأساسي

احتياطي تحويل عملات

رأس المال الصافي

نسبة كفاية رأس المال في البنك:

٢٠٠٦	٢٠٠٧
وزن المخاطرة	وزن المخاطرة
	المجموع
	٩٨,٤٢٦,٣٥١
	٧,٩٩٢,٠٠٠
٤٠,٩٣٥	٩٦,٨٨٨
٩٦,٢٨٩	١٠٠,٧٨٣
%٢٣٥	%١٠٤

موجودات من ضمن الميزانية

بنود خارج الميزانية

إجمالي وزن المخاطرة (أ)

إجمالي قاعدة رأس المال (ب)

نسبة كفاية رأس المال = (أ/ب)



موظفونا

عباس الربيعي
عادل جناحي
أجنل بيريرا
أحمد القاسم
علي آل شرف
فاضل الذهبية
فاطمة عبد اللطيف
هدى علوان
جيمس إي كراكو
جاسم عوض
خالد محمد كانو
ميثم رجب
محمد العريض
محمد ترايبي
منذر البصري
نيليسا دي سوزا
نزار رضي
شيماء أحمد علي
يعقوب علي
ياسر عقيل
ذو الفقار دهنسي